طورم

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ١٧ / آذار / ٢٠١٥

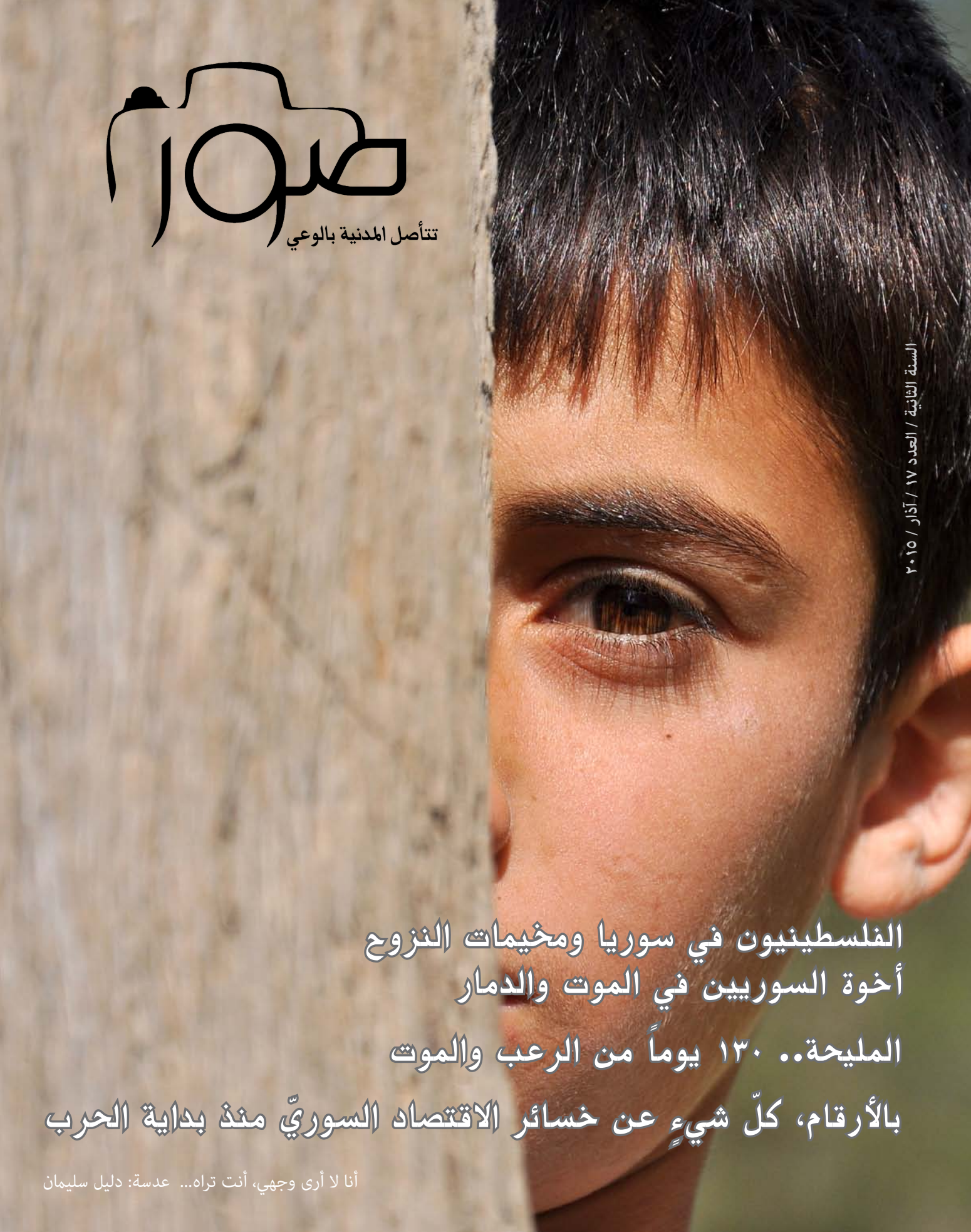

الفلسطينيون في سوريا ومخيمات النزوح
أخوة السوريين في الموت والدمار

المليحة.. ١٣٠ يوماً من الرعب والموت

بالأرقام، كلّ شيءٍ عن خسائر الاقتصاد السوريّ منذ بداية الحرب

أنا لا أرى وجهي، أنت تراه... عدسة: دليل سليمان

الفهرس

الاتصالات في ظل الحرب
الشرايين المقطوعة بين السوريين

بين المناضل والمغامر

لقاء مع الكاتب والروائيّ نبيل الملحم

الاعتقال التعسفيّ في سوريا خلال الثورة

ملعون دوستوفسكي
«أفغنة الجريمة والعقاب»

شهرية تعنى بالشأن المدني
والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email:
info@suwar-magazine.org
Facebook:
suwar-magazine
website:
www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتـمـع المدني
والديمقراطية في سوريـا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org
www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان
مصطفى يعقوب

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

مخيم اليرموك جرح فلسطين في قلب دمشق

مخيم اليرموك الذي كان يضم عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب عدة آلاف من السوريين ممن سكنوا المخيم، تحمل من الحصار والجوع ما لم تتحمله أي منطقة أخرى من سوريا. وعلى الرغم من كل المطالبات بتحييده عن الصراع وعدم إقحامه في أتون الحرب السورية، إلا انه يتصدر الآن المشهد في الأزمة السورية بعد اقتحامه من قبل عناصر تنظيم الدولة «داعش».

عانى المخيم من ويلات حصار النظام على مدار عامين كاملين، لاقى خلالهما سكان المخيم الجوع إلى حد الموت وتفشي الأوبئة، واليوم أكمل تنظيم الدولة مسيرة النظام السوري في حصار المدنيين في هذا المخيم المنكوب، وبدأ يمارس طقوسه في التوحش، من ذبح وإعدامات لأبناء المخيم بحجة أنهم من المرتدين.

ورغم تبادل أدوار المسيطرين على المخيم، لم يتغير شيء بالنسبة للمدنيين، الحصار ذاته والمعاناة نفسها، والفعل الدولي مقتصر على المناشدات، والجوع والموت مستمران في تهديد حياة المدنيين هناك.

الهدوء النسبي الذي يخيم على المعارك في المخيم، وانسحاب تنظيم الدولة داعش من بعض الأحياء داخله، لا يعني نهاية النكبة، فمازال المخيم بين فكي الكماشة، جبهة النصرة من جهة لا تزال موجودة داخله، والنظام من جهة أخرى في الخارج يفرض حصاره دون رحمة. وداعش تطل برأسها، مع احتمال عودتها في أي لحظة، بتواطؤٍ مباشر أو غير مباشر، مع أحد الطرفين السابقين أو كليهما.

في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي يعيشها قرابة عشرين ألف مدني، من الذين ما يزالون هناك تحت القصف والجوع والاشتباكات المتكرّرة بين الجهات المتصارعة، لابد من توفير الحماية والمساعدات اللازمة لإنقاذ من يمكن إنقاذه، ولا بد من العمل على فتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات، أو السماح بخروج المدنيين من معمعة المعارك الدائرة هناك.

في ظرف مثل هذا، يكمن دور منظمات المجتمع المدني في محاولة تغيير الواقع المؤلم، عبر محاولة إخراج المدنيين من المخيم وتأمين الملجأ الآمن لهم، أو العمل على خلق نوع من التنسيق مع الجهات المسلحة، بهدف ضمان سلامة المدنيين الأبرياء من رحى الحرب الدائرة هناك.

الفلسطينيون في سوريا ومخيمات النزوح
أخوة السوريين في الموت والدمار

مخيم اليرموك من الموت جوعاً إلى داعش

جورج.ك.ميالة

الفلسطينيون السوريون بين مخيمات اللجوء وغياب الأونروا

نبال أحمد

الفلسطينيون اللاجئون من سوريا إلى لبنان والأردن

أحمد العلي

مخيّم اليرموك من الموت جوعاً إلى داعش

جورج.ك.ميالة

في مثلثٍ تقارب مساحته حوالي ٣ كم مربع، جنوبيّ العاصمة دمشق، يعيش حوالي ١٦ ألف مدنيٍّ في مخيّم اليرموك حياةً ملخّصها الموت بأشكاله المتنوّعة، والتي اعتاد الكثير من السوريين عليها منذ أربع سنوات. تحاصر المخيّم من جهة حيّ الميدان قوّات النظام السوريّ، وميليشيا الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ومنظمة فتح الانتفاضة الفلسطينيتين المواليتين للنظام، ومن الجهة الجنوبية له يخضع الحجر الأسود لسيطرة عدّة فصائل أبرزها تنظيم داعش، الذي يقدَّر عدد عناصره هنا بحوالي ١٥٠٠ مقاتل. وفي شرقه وغربه تسيطر عدّة كتائب من قوّات المعارضة، كجيش الإسلام وأبابيل حوران وغيرهما.

قصة دخول داعش إلى المخيّم وانسحابها منه

نجح تنظيم داعش في السيطرة على أجزاء واسعةٍ من مخيّم اليرموك. وتصاعدت الأحداث بعد اغتيال ناشطين إغاثيين من أبناء المخيّم، ووجّهت أصابع الاتهام إلى مجموعةٍ من التنظيم، تتمركز في منطقة الحجر الأسود، بالمسؤولية عن الحادثة وتصعيد الموقف.

وأكد نشطاء من قلب المخيّم لمجلة «صوَر» أن عناصر من التنظيم دخلوا إليه من طرقٍ مجاورةٍ لمشفى فلسطين، كشارعي ١٥ و٣٠، مروراً بحواجز تسيطر عليها جبهة النصرة.

تلت ذلك التصعيد اشتباكاتٌ بين التنظيم وحركة أكناف بيت المقدس المقرّبة من حركة حماس، وغالبيتها من الضباط وضباط الصفّ الفلسطينيين المنشقين عن الجيش السوريّ وجيش التحرير الفلسطينيّ.

استغلّ النظام السوريّ الوضع، وبدأ بقصف المخيّم بالبراميل المتفجرة والهاون الثقيل، ما أدّى إلى تعقيد المشهد العسكريّ، فأصبح معارك بين داعش والمدافعين عن المخيّم الذين يقصف النظام مقرّاتهم بالبراميل.

تزامناً مع ذلك تداعى كلٌّ من جيش الإسلام وكتائب شام الرسول وأبابيل حوران لتشكيل غرفة عملياتٍ حملت اسم «نصرة المخيّم»، وفتحت معارك في حيّ التضامن مع بعض الكتائب المقرّبة من داعش للوصول إلى المخيّم وطرد داعش منه. كما قامت غرفة العمليات هذه بمهاجمة عدّة نقاطٍ لداعش على حدود حيّ الحجر الأسود، ما أسفر عن انسحاب التنظيم من المخيّم وسيطرة الفصائل المقاتلة على معظم أرجائه.

بالتوازي مع تصاعد الأحداث، ظهرت مناشداتٌ سياسيةٌ لحلّ الأزمة؛ فأرسلت السلطة الفلسطينية وفداً لنظام الأسد للمطالبة بإخراج المخيّم مما يجري في سوريا، كما جاء موفدٌ من الأمم المتحدة لنفس الغرض. وتجري مفاوضاتٌ بين كلّ الفاعلين في المشهد لحلّ أزمة المدنيين العالقين ضمن الصراع، دون بوادر إيجابيةٍ حتى الآن.

يقول غسان الأحمد، وهو ناشطٌ ميدانيٌّ من قلب دمشق (الاسم مستعارٌ للضرورة الأمنية)، لمجلة «صوَر»: «منذ أكثر من شهرٍ حاول النظام وميليشياته اقتحام المخيّم وفشلوا في ذلك. بعد ذلك عمد إلى الانتقام من أهالي المخيّم عن طريق دخول عناصر داعش إليه.»

ويصف الأحمد المشهد بـ«السرياليّ»، قائلاً: «في حيّ الميدان الدمشقيّ، الواقع تحت سيطرة النظام، تسمع أصوات الاشتباكات بين حركة أكناف بيت المقدس وداعش، وحوّامات النظام تلقي البراميل المتفجرة على المخيّم.»

ويضيف الأحمد: «الموقف الأكثر قسوةً أنك تعيش في منطقةٍ ملاصقةٍ للمخيّم، الحياة فيها شبه طبيعيةٍ، وتدرك أنه على بعد مئات الأمتار يلاقي بشرٌ من أبناء بلدك الموت بكلّ

أشكاله، بدءاً بالموت البطيء جوعاً، وصولاً إلى القنص وقطع الرؤوس، وسط إحساسٍ بالعجز التامّ».

الموت جوعاً

يعيش اليوم حوالي ١٦ ألف مدنيٍّ في المخيّم، في ظروفٍ أقلّ ما يقال عنها إنها مأساوية، يزيدها عجز المنظمات الإنسانية عن سداد حاجات الآلاف من السكان. فقد صرّحت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أنّها لم تتمكن من تنفيذ مهامها الإنسانية داخل المخيّم طيلة الفترة الماضية، بسبب العملية العسكرية الأخيرة من قبل داعش والنظام، في حين دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدوليّ إلى السماح لفرقها بالدخول إلى المخيّم الذي لم تستطع الدخول إليه منذ تشرين الأول ٢٠١٤.

وأدّى قصف طيران النظام لمشفى فلسطين في المخيّم، والتابع للهلال الأحمر، إلى إصابة الطواقم الطبية العاملة فيه، وإلى دمار أجزاءٍ منه.

يتحدّث صلاح عكاوي لمجلة «صوَر»: «استهدف الطيران الحربيّ المشفى، رغم رفع أعلام الهلال والصليب الأحمر عليه. ونجا المرضى والطواقم الطبية بأعجوبة.»

ويضيف: «سارعت كوادر المشفى، وعددٌ من النشطاء والعسكريين، إلى إصلاح الأضرار من أجل إعادة تشغيله، فهو النقطة الطبية الوحيدة في المنطقة.»

كلّ ذلك يأتي في ظلّ نقص كبيرٍ في الأدوية والمواد الإسعافية، وقلّةٍ في الكوادر الطبية ذات الاختصاصات الدقيقة.

يقول عكاوي: «أدوية الأمراض المزمنة قليلة. هناك الكثير من مرضى السرطان، ليس لهم أيّ دواءٍ أو علاج، وفوق ذلك يعانون من نقص التغذية والجوع.»

ولا يستطيع أحدٌ أن يحصي عدد حالات سوء التغذية وفقر الدم الناتجين عن قلّة الطعام، إذ تقدّر أرقامٌ غير رسميةٍ أنّ ما لا يقلّ عن ١٧٦ شخصاً قتلوا نتيجة سوء التغذية، معظمهم من الرضّع وكبار السن.

يصف مسؤول الهلال الأحمر الفلسطينيّ، جمال حماد، حال السكان بـ«المأساوي»، قائلاً: «غالبية السكان لديهم شحوبٌ في الوجه، وليست لديهم القدرة على العمل لوقتٍ طويل، فمعظمهم منهكون من قلّة الطعام. منذ أكثر من عامين لا توجد محلات ألبسة وألعاب أطفال، ولا توجد خضارٌ ولا فواكهٌ ولا لحوم. كلّ ذلك ينعكس على نفسيتهم. مرّت أعيادٌ عديدةٌ كأيّ يوم من الأيام الاعتيادية».

ويضيف: «نتيجة الظروف غير الإنسانية، انتشرت حالات العنف الشديد. هناك عنفٌ من الرجل ضدّ المرأة، ومن المرأة ضدّ أطفالها، كما انتشرت حالة العنف بين الفصائل المقاتلة».

وعن حال المدنيين يشرح صلاح عكاوي قائلاً: «خفّض المدنيون وجباتهم اليومية من ثلاث وجباتٍ إلى واحدةٍ لعدم توافر الطعام. ولجأوا إلى صنع خبزهم من العدس والشعير والذرة والأرز، بعدما نفد طحين القمح وأصبح من الذكريات والأحلام.»

ويضيف: «يستغرق تأمين بضع أرغفةٍ من هذا النوع الرديء من الخبز ساعاتٍ طويلةً وجهداً ليس بقليل، فالوقود والغاز معدومان. يجمع الناس ما تبقّى من أخشابٍ أحرقوها في شتائين قارسين مرّا عليهم، كما يستخدمون النفايات البلاستيكية والتوالف القماشية لإشعال النار من أجل خبز الخبز.»

في حين تصف إحدى السيّدات المقيمات بمخيّم «أطمه» على الحدود السورية التركية، والتي عاشت تجربة الجوع في اليرموك قبل نزوحها: «مذاق هذا الخبز لا يشبه الخبز في شيء، هو مزيجٌ من طعم القماش والبلاستيك المحترق. كنا نريد أن نبقى على قيد الحياة، ونسدّ جوع بطوننا الخاوية.»

وبالتزامن مع التصعيد العسكريّ الخطير، نجح عددٌ من العائلات في الوصول إلى منطقتي يلدا وببيلا، رغم اشتداد المعارك في المخيّم وخطورة التجوال في الشوارع.

واستطاع مكتب الأونروا في حيّ ببيلا توزيع حصصٍ غذائيةٍ لهذه العائلات النازحة، وتأمين مراكز وبيوتٍ للإيواء بالتعاون مع أهالي المنطقة. ويعلّق عكاوي على الموضوع قائلاً: «لقد هربوا من جحيم الموت جوعاً. مؤكدٌ أنهم اليوم أفضل حالاً، ولكنهم ليسوا في أمانٍ كاملٍ، فالنظام يستهدف كلّ المناطق السكنية».

حملاتٌ تضامنية

شهدت دولٌ عربيةٌ وأوروبيةٌ، ومدنٌ تركيةٌ كمرسين وإسطنبول، وقفاتٍ تضامنيةً عديدةً مع مخيّم اليرموك. كما أقام الطلاب في جامعاتٍ فلسطينيةٍ وجزائريةٍ ومغربيةٍ وأردنيةٍ مظاهراتٍ طالبت بانسحاب داعش من المخيّم، وضرورة سماح النظام بدخول المساعدات الإنسانية، وإيقاف مسلسل القصف اليوميّ.

يقول سامي حمد الله، من جامعة اليرموك، لمجلة «صـوَر»: «أستغرب كيف أن العالم صامتٌ عن مذابح النظام وداعش في المخيّم، في حين أنّه شكّل تحالفاً دولياً خلال أيام، وأجبر داعش على الانسحاب من مدينة عين العرب. صمتُ العالم، وسياساته غير المتوازنة في سوريا، سوف يدفعان الشباب إلى مزيدٍ من التطرّف.»

كما أصدرت الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع أكثر من ١٠ منظماتٍ حقوقيةٍ سوريةٍ، بياناً طالبت فيه العالم بضرورةٍ تطبيق قرارَي مجلس الأمن ٢١٣٩ لعام ٢٠١٣ و٢١٦٥ لعام ٢٠١٤، اللذين يقرّان بضرورة إخلاء المدنيين الراغبين في الخروج من مناطق النزاع، وتسهيل دخول قوافل الإغاثة إلى المناطق المحاصرة، وضرورة التزام النظام السوريّ بتطبيق معايير القانون الدوليّ الإنسانيّ ووقف القصف العشوائيّ.

أصل الحكاية

إثر مقتل عشرات الفلسطينيين برصاص حرس الحدود الإسرائيليّ، في الخامس من حزيران عام ٢٠١١، وقيام عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) بقيادة أحمد جبريل بفتح النار مباشرةً على التشييع، فقتل وقتها حوالي عشرين شخصاً، حسب أرقامٍ صادرةٍ عن مركز توثيق الانتهاكات، في مجزرةٍ عرفت بمجزرة «الخالصة»؛ عمّت المخيّمَ المظاهراتُ المضادّة للنظام السوريّ وللفصائل الفلسطينية المؤيّدة له.

وبعد ذلك بدأ النظام بالاعتقالات والتصفيات والمضايقات للناشطين السلميين، فتوجّه الكثير من سكان المخيّم إلى حمل السلاح في وجه النظام، وتتالت الأحداث العسكرية حتى وصلنا إلى الوضع الحاليّ.

ومع نهاية ٢٠١٢، استهدف طيران النظام المخيّم بغاراتٍ مكثفةٍ على عّدة مناطق مأهولةٍ، ما أدّى إلى مقتل العشرات وجرح المئات، أبرزها قصف جامع عبد القادر الحسينيّ ومدرسة الفلوجة في شارع المدارس، وكان أغلب ضحايا المجزرتين من النازحين الفارّين من قصف النظام من حيّي الحجر الأسود والتضامن المجاورين. تلا هذه الحوادث نزوح أكثر من ٤٠٠ ألف شخصٍ من المخيّم، من أصل حوالي ٨٠٠ ألفٍ هم سكانه الأصليون. وظلت حركة النزوح مستمرّةً حتى بقي فيه ١٦ ألف إنسانٍ، يبقى مصيرهم ورقة ضغطٍ بيد الأطراف المتصارعة، ومفتوحاً على كلّ الاحتمالات.

الفلسطينيون السوريون في تركيا: بين مخيّمات اللجوء وغياب الأونروا

نبال أحمد

يمرّ الفلسطينيّ اللاجئ من سوريا إلى تركيا بمشاكل عديدة، تبدأ بصعوبة الوصول بشكلٍ نظاميٍّ أسوةً بالسوريين الذين يمتلكون جوازاتٍ للسفر، وصولاً إلى مشاكل اللغة وقلة فرص العمل.

يقول الناشط الإغـاثيّ سومر أحمد لمجلة «صوَر»: «قانونياً، يستطيع الفلسطينيّ المقيم في سوريا أن يطلب الفيزا من أية سفارةٍ تركيةٍ في العالم، وفي الواقع لا يستطيع الحصول عليها لأسبابٍ مجهولة. طلب الكثير من الفلسطينيين الفيزا من السفارة التركية في بيروت أو عمّان ولم تتمّ الموافقة. كما أنّ غالبية الفلسطينيين هم من اللاجئين المتضرّرين من الصراع في سوريا، ولا يمتلكون في غالبيتهم جوازاتٍ للسفر، ولا يستطيعون حتى الوصول إلى هذه السفارات في دول الجوار كلبنان والأردن، فأغلبهم فرّ من مخيّمي النيرب وجندرات بحلب خلال ساعات.»

وبعد أن يصل الفلسطينيّ إلى تركيا يمرّ بما يمرّ به أيّ سوريٍّ لاجئ، فقد نجح الكثير منهم في التأقلم مع الحياة في تركيا، وتأمين مصدرٍ للعيش، وبعضهم الآخر لم يوفّق في إيجاد عملٍ فلجأ إلى السكن في المخيّمات الحدودية.

يقول محمد رشدوني، اللاجئ من مخيّم النيرب بحلب: «أقيم في غازي عينتاب منذ ٣ سنوات. ونجحت في إيجاد فرصة عملٍ في مشغل خياطةٍ تركيّ.»

ويضيف: «مع بداية القصف على المخيم، سافرتُ إلى تركيا بعد أن توقّف عملي. أقيم في سكنٍ شبابيٍّ. أدفع مئةً وخمسين ليرةً تركيةً لقاء المنامة وفواتير الكهرباء والمياه والإنترنت. وأعمل لمدّة ١٠ ساعاتٍ يومياً، لقاء ١٢٠٠ ليرةٍ تركية، أرسل قسماً منها لأهلي النازحين إلى مناطق سيطرة النظام بحلب.»

ويقيم في تركيا حوالي عشرة آلاف فلسطينيٍّ، حسب أرقـامٍ تقديريةٍ صرّح بها أيمـن أبو

هاشم، مدير الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة المؤقتة، لمجلة «صوَر».

ويقول أبو هاشم: «افتتحنا، بالتعاون مع الحكومة التركية، مركز إيواءٍ مؤقتٍ للاجئين الفلسطينيين، تمّ إيقافه منذ حوالي الشهر، ونُقلت نحو ٥٠ عائلةً إلى مخيّم مادرين. كانت غاية المركز تأمين العائلات الفارّة من القصف في سوريا، بشكلٍ مؤقتٍ، ريثما يتدبّرون أمورهم أو يسكنون في المخيّمات النظامية.»

ولا تقدّم الأمم المتحدة أية مساعداتٍ خاصّةٍ للفلسطينيين، بل يحصلون على ما يحصل عليه أيّ لاجئٍ من سوريا.

ويؤكّد أبو هاشم أنّ «كلّ الخدمات المقدّمة للفلسطينيين هي من الحكومة التركية فقط، لأن الأونروا لها ٥ نقاط عملياتٍ في العالم، هي الضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا والأردن ولبنان.»

فيما يـقـول الناشط سـومـر: «تـأتي بعض المساعدات غير المنتظمة للفلسطينيين. فمثلاً تقدّم حركة حماس حوالي ٥٠ دولاراً للشخص الواحد شهرياً إن أراد الشخص ذلك، إضافةً إلى مساعداتٍ، هي في الغالب حصصٌ غذائيةٌ ومساعداتٌ فرديةٌ للفئات الأشدّ تضرراً، تأتي من الهيئة العامة لشؤون اللاجئين في الحكومة المؤقتة.»

ويحاول الكثير من اللاجئين في تركيا جلب المساعدات المخصّصة لهم من مدينة حلب. تقول أم يوسف، من سكان حيّ صلاح الدين سابقاً، والمقيمة في إسطنبول: «يحاول الكثير من الفلسطينيين جلب المساعدات المخصّصة لهم في سوريا إلى تركيا. ففي حلب توزّع الأونروا على كلّ شخصٍ مبلغ ٣٥٠٠ ليرةٍ سورية، أي ما يعادل ٣٥ ليرةً تركيةً تقريباً. لديّ أربعة أولادٍ وزوجـي، أي شهرياً حوالي ٢٠٠ ليرةٍ تركية. وكّلت جيراني باستلام المبلغ وإرساله لنا كلّ ثلاثة شهور.»

وتضيف: «قيمة المساعدة قليلة، وخصوصاً أنها بالليرة السورية، ولكنها ليست سيئة، فهي تعيننا على سداد ربع أجرة بيتنا في القسم الآسيويّ من مدينة إسطنبول».

الفلسطينيّون اللاجئون من سوريا إلى لبنان والأردن
قراراتٌ سياسيةٌ ظالمةٌ وعجزٌ لدى المنظمات الدولية

أحمد العلي

يعاني الفلسطينيون اللاجئون إلى لبنان والأردن من مشاكل متنوّعة، تبدأ بالقرارات الحكومية التي تمنعهم من الدخول إلى هذين البلدين بشكلٍ قانونيٍ، وصولاً إلى الظروف المعاشية المعقّدة، أسوةً بكلّ السوريين اللاجئين، وقلّة فرص العمل، والممارسات العنصرية التي تفرضها بعض القوى السياسية اللبنانية المعادية للاجئين.

يروي محمد حمود، النازح من مخيم خان الشيح: «أسكن في بيروت في غرفةٍ غير مكتملة البناء، مع ٥ أطفالٍ وزوجتي. نتعرّض في أية لحظةٍ لخطر الإخلاء، فالبناية تعود ملكيتها لتاجرٍ لبنانيٍ أشفق علينا وسمح لنا بالإقامة فيها. ولا نملك أيّ بديلٍ آخر للسكن».

وتقدّم وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونـروا) عادةً مبلغ ١٠٠ دولارٍ كبدل سكنٍ للعائلة الواحدة، إضافةً إلى حوالي ٢٧ دولاراً لكلّ شخصٍ من العائلة شهرياً، كما أن الدراسة في مدارس الوكالة مجانيةٌ للفلسطينيين اللاجئين من سوريا.

لكن علي الشيخلي، الناشط الإغـاثيّ في بيروت، يقول لمجلة «صوَر»: «منذ أيام ألغت الأونروا بدل السكن، بسبب نقص التمويل. فالوكالة تساعد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والقادمين من سوريا، وليست لها القدرة على سداد التزاماتها تجاه الجميع».

ويضيف الشيخلي: «رغم صغر المبلغ المقدّم كبدل سكنٍ فقد كان يساعد على المعيشة، على مبدأ (بحصة بتسند جرّة)».

ولا يستفيد من هذه المساعدات سوى من يمتلك دفـتراً للعائلة، ويُحرم منها بالتالي الكثير من الشابات والشبّان الفلسطينيين الذين تقطّعت بهم الأسباب وهربوا من بطش النظام إلى لبنان.

إضافةً إلى ذلـك، تقوم الكثير من الجمعيات الإغاثية السورية واللبنانية والفلسطينية بمساعدة السوريين والفلسطينيين بشكلٍ متساوٍ، كلٌ حسب استطاعته ومجال عمله، فمنها ما يقدّم الرعاية الطبية الأولية، ومنها ما يقدّم السلل الغذائية، بقيمةٍ تـتراوح بين ٥٠-١٠٠ دولار، بشكلٍ غير دوريٍ.

ويعاني الفلسطينيون اللاجئون من العنصرية بدرجةٍ أعلى من السوريين، نتيجة الميراث الثقيل للصراعات السياسية والعسكرية التي دارت بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الأطراف اللبنانية في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، ما يجعل هؤلاء المدنيين عرضةً للانتهاكات دون أيّ غطاءٍ حقوقيٍ أو قانونيٍ يكفلهم.

ورغم كلّ المضايقات الأمنية على الحدود السورية اللبنانية، تستمرّ حالة النزوح إلى لبنان عبر المعابر غير النظامية. يقول أحد العسكريين المنشقين عن منظمة التحرير الفلسطينية: «لم أعد أحتمل الحياة في سوريا، وأصبحتُ في خطر. اشتريت هويةً مزوّرةً وعبرت بها إلى لبنان. دفعت مبلغ ٣٥٠ دولاراً لمعبر المصنع، من الطرف اللبنانيّ، لقاء السماح بدخولي كفلسطينيّ. اليوم أعمل مع خالي في إصلاح السيارات، وأعيش في مخيم عين الحلوة، دون أية وثيقةٍ أو مساعداتٍ تذكر، فأغلب المساعدات توزّع على العائلات».

أما في الأردن، فيعاني اللاجئون من نفس الصعوبات ولو اختلفت الأشكال، وتبدأ بالقرار الحكوميّ الذي يمنعهم من الدخول منذ كانون الثاني ٢٠١٣. وقد اتهم نائب المدير التنفيذيّ لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، نديم حوري، الحكومة الأردنية بالتقصير الكبير في قضية الفلسطينيين القادمين إلى الأردن من سوريا، وقال بأنهم «غير مرحّبٍ بهم».

تقدّر الأونروا أعداد الفلسطينيين اللاجئين من سوريا إلى الأردن بحوالي خمسة عشر ألف شخصٍ، يسكن غالبيتهم مع عائلاتٍ مضيفةٍ أو في بيوتٍ مستأجرةٍ على أطراف المدن أو في مخيمات اللجوء، كمخيّمي الزعتري والزرقا، في ظلّ فقرٍ مدقعٍ، وفي حالة انسحابٍ مستمرٍ للأونروا من سدادٍ التزاماتها تجاه اللاجئين. فما يزال المجتمع الدوليّ، حتى اللحظة، عاجزاً عن تأمين مبلغ ١٦,٥ مليون دولار، كانت الوكالة قد طالبت بها من أجل تأمين متطلباتٍ أساسيةٍ للاجئين في الأردن خلال العام ٢٠١٥.

يقول محمد حمد الله، الناشط في المجتمع المدنيّ، لمجلة «صـوَر»: «الفلسطينيون من مخيّم إلى مخيّم. أجبروا على ترك أراضيهم في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وذهبوا إلى مخيّماتٍ في سوريا وعاشوا مع أهلها الذين رحّبوا بهم وفتحوا لهم أبوابهم. واليوم، في العام ٢٠١٥، يخرجون منها ولكن إلى المجهول، فلا مخيمات حقيقيةً تستقبلهم، ولا منظمات دوليةً قادرةٌ على مساعدتهم بشكلٍ يؤمّن متطلبات حياتهم الأساسية ومستقبل أبنائهم. هذا هو ملخّص حياة الشعب الفلسطينيّ أينما كان».

عن أقنمة الثورة

جاد الكريم الجباعي

في أوّل مقاربةٍ للحراك الشعبيّ في سورية، ربيع ٢٠١١، وصفتُ ما كان يجري بأنه «حدثٌ تاريخيٌّ»، زلزاليٌّ، له قبلٌ وبعد، ومن ثمّ، لن تكون سوريا بعده مثلما كانت قبله. (وكنت واحداً من ثلةٍ من الصديقات والأصدقاء تناقشنا ملياً وتقاربت وجهات نظرنا، وكان من الواجب أن أسمّي أفرادها لولا احترامي لخصوصية كلٍّ منهم ورؤيته وموقفه، وخشية أن أحمّلهم مسؤولية ما قد أقع فيه من أخطاء). ولم أدخل في تحديد أسباب الحدث، لكي لا أتسرّع في استخلاص النتائج، والانسياق في تيار «التفاؤل الهيِّن» بتعبير ياسين الحافظ، وخشيةَ أن أدخل في جوقة من يُرجعون الحدث إلى سببٍ واحدٍ، أو سببٍ رئيسٍ، من المحتم أن يؤدّي إلى النتائج التي يرغبون فيها، ولا سيما أولئك الذين يعزون أيّ حدثٍ إلى الصراع الطبقيّ، أو الصراع المذهبيّ، السنيّ الشيعيّ، أو السنيّ العلويّ و«تحالف الأقليات»، أو بين «الأمة» والنخبة، وهؤلاء يمثلون تيارين رئيسين في «التحليل السياسيّ»، الأيديولوجيّ والإعلاميّ، على ما في كلٍّ منهما من تلاوين.

كشف ما وصفتُه بالحدث التاريخيّ الزلزاليّ عن انقسام مجتمعيٍّ حادٍّ وعميقٍ، ليس سياسياً بالمعنى الضيّق والحصريّ للعبارة، وليس أيديولوجياً صرفاً، بل انقسامٌ اجتماعيٌّ - اقتصاديٌّ وسياسيٌّ وثقافيٌّ وأخلاقيٌّ، وكشف عن وجود مجتمعين متوازيين في سوريا: المجتمع، ومجتمع السلطة، الذي أسمّيه «المجتمع المـوازي»[1] أو المجتمع الحكوميّ، يصلح كلٌّ منهما أن يكون نموذجاً يبيّن درجة الانحراف عن نموذج المجتمع المدنيّ، بصفته نموذجاً معيارياً قوامه ما تحقّق بالفعل في غير مكانٍ من العالم المتقدم أو المتمدّن، بل يبيّن قبل ذلك درجة التمدّن التي بلغتها سوريا، منذ استقلالها حتى عام ٢٠١١. والتمدّن معيارٌ أساسيٌّ للتنبؤ بالممكنات التي ينطوي عليها الواقع، على اعتبار أن المستقبل هو ممكنات الحاضر فقط.

في ضوء هذا الانقسام الذي كشفت عنه الثورة السورية السلمية، وهي ثورةٌ فريدةٌ، لا في تاريخ سوريا والعالم العربيّ فقط، باستثناء الثورة التونسية، بل في تاريخ العالم، ومن أهمّ مزاياها أنها زحزحت مفهوم الثورة المقترن بالعنف والإرهاب، وأشارت إلى إمكانية التغيير الاجتماعيّ سلماً، في ضوء هذا الانقسام، تبيّن أن مجتمع السلطة، الذي نواته الجيش والمخابرات، مجتمعٌ معسكَرٌ، وأصوليٌّ، مشكَّلٌ على مبدأ الولاء والبراء، ومبدأ الامتيازات (الإقطاعيّ)، علاوةً على العصبية المُحدَثة المغلفة بسلوفان «القومية العربية» الإحيائية أو البعثية، والتي تقودها رأسمالية المحاسيب (الفلاحية)، كما وصفها حنا بطاطو، في كتابه المهمّ «فلاحو سوريا»، وكان ياسين الحافظ قد سمّاها تأخرالية. هل هذا إزراءٌ بالفلاحة؟ أجل، الفلاحة غير الزراعة الحديثة، والعمل الاجتماعيّ ذو البعد الإنسانيّ غير الكدح. منطق العمل الاجتماعيّ غير منطق الكدح، وثقافته وقيمه غير ثقافة الكدح وقيمه.

هذا المجتمع الأصـوليّ المعسكر بنظامه التسلطيّ، أو السلطانيّ

١ - راجع/ي، جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في سوريا، مجلة عمران المحكّمة، العدد السابع، مجلد ٢، شتاء ٢٠١٤، ص ١٥٣.

المحدث، كان متأهباً دوماً للحرب على المجتمع. والحرب شكلٌ من أشكال «السياسة الثورية» والسياسة السلطانية، إن لم تكن شكلها الرئيس. وكان لهذه الحرب بوادرها الباكرة، منذ عام ١٩٦٤، وأشكالها العسكرية المتواترة، التي بلغت ذروتها في أحداث حماة (٢ شباط ١٩٨٢)، علاوةً على أشكالها الأيديولوجية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والأمنية، مثلها في ذلك مثل الحروب التي شنتها السلطات الشمولية على مجتمعاتها، في غير مكانٍ من العالم، منذ ظهور النازية والفاشية وصولاً إلى الشيوعية السوفييتية والثورة الثقافية في الصين وعبادة كيم إيل سونغ. (راجع/ي، حنة أرندت، أسس التوتاليتارية).

وكـان من البديهيّ أن يبادر مجتمع السلطة، الـذي تحوّلت أيديولوجيته (= ثقافته وسياسته = شعاراته) من الثورة إلى «الصمود والتصدّي»، ثم إلى «المقاومة والممانعة»، إلى ضرب الحراك السلميّ «بيدٍ من حديدٍ»، وفقاً لطبيعة علاقته بالمجتمع (الأهليّ)، وأن يباشر ثورته المضادة التي تتسق مع سياسة حلفائه الإستراتيجيين: إيران وروسيا الاتحادية وفنزويلا شافيز وحزب الله الذي يحتلّ لبنان نيابةً عن الإيرانيين، وغيرهم، وتتسق من الجانب المقابل (الداخليّ) مع أيديولوجية الأحزاب التقليدية، سواءً منها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية أو انشقاقاتها وشظاياها المعارِضة، التي سارعت إلى احتواء الثورة والتنطع لقيادتها، بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في سوريا. فقد أدركت هذه الأحزاب والقوى بحدسها النفعيّ أن الثورة السلمية ثورةٌ عليها أيضاً، ولا سيما أن بعض «رموزها» و«قادتها» ممّن يلعبون بالبيضة والحجر.

إذا كانت هذه المقدّمات صحيحةً أو معقولةً، فإن الثورة، منظوراً إليها على المدى القصير، قد أُجهضت وغدت من الماضي القريب، (بدلالة الاحتفاء بالذكرى الرابعة للثورة، كما عنون أحدهم مقالته أو مداخلته مؤخراً على صفحة «حوار الجمهورية» على الفيس بوك)، وكان مصير قادتها الفعليين، غير المكرَّسين وغير المعترف بهم، ومصير ناشطاتها وناشطيها مأساوياً، وكارثياً على المجتمع. فقد توزّعن وتوزعوا بين المقابر والمنافي والمعتقلات، وبين العمل الإغاثيّ، في الداخل، والإعلاميّ والثقافيّ في الخارج. ولا شك في أن كثيرين ممّن سمّاهم مصطفى حجازي «شباب الظلّ» المهمّشين والمقصيين من الحياة الاجتماعية القائمة على التراتب القيميّ، قد التحقوا بالجماعات المسلحة، على اختلافها، لأسبابٍ شتى، قد تكون مبادئ الثورة أقلها شأناً، إضافةً إلى الذين التحقوا من هؤلاء بميليشيات السلطة وكتائبها، للأسباب ذاتها، عدا مبادئ الثورة، أي الحرية والكرامة الإنسانية، والاستقلال الذاتيّ والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية.

ولكن تداعيات الحدث الزلزاليّ، أو تداعيات الثورة، منظوراً إليها على المدى المتوسّط أو البعيد، مستمرّةٌ، أهمّها يجري تحت، تحت سطح الواقع المنظور، تحت الدمار والخراب المتعدّد الأبعاد، وبعضها صار منظوراً وقابلاً للملاحظة والقياس، كالاستضافة، أو حسن الوفادة، والتفاعل الإنسانيّ، الذي يؤسّس لمواطنةٍ مؤنسنة، على نحو ما نظّر لها الفيلسوف الألمانيّ، كانط، مع الفرق، لأن الوافدين، هنا، هم وهنّ ممن يفترض أنهم مواطناتٌ ومواطنون تربط بينهم صداقةٌ مدنيةٌ، لا شخصيةٌ، باعتبارهم من أبناء الوطن وبناته وأعضاء أصيلات وأصلاء في المجتمع والدولة. إضافةً إلى انتظاماتٍ وتنظيماتٍ ومؤسّساتٍ نشأت سرّاً في الداخل وعلناً في الخارج، هي تباشير مجتمعٍ مدنيٍّ ممكنٍ، وإلى أعمال الإغاثة المتعدّدة الأشكال، التي تؤسّس لنوعٍ من الثقة الاجتماعية والتعاون والتآزر.

ما نحن فيه اليوم ليس الثورة، بل وجهان من وجوه التاريخ، الوجه الأوّل هو الحرب، وهذه، في حالتنا، هي «مكر التاريخ»، بتعبير هيغل، أو جزاؤه «العادل»، بتعبير ياسين الحافظ، جزاءٌ عادلٌ للتأخر والاستبداد. والوجه الثاني هو سير التاريخ أو سياقه العقلانيّ، أعني عملية التشكل الاجتماعيّ البادئة بالثقة المدنية والصداقة المدنية بين النازحين والمضيفين، وفي أوساط كلٍّ من الجانبين، عسى أن يكون هناك ما يشبهها بين المهجَّرين والمهاجرين. ثمة قائمةٌ طويلةٌ من الأدلة على ما أدّعيه، وقائمةٌ أقصر بكثيرٍ على نقيضه، وهذه طبيعة الأمور.

الذين لا يريدون أو لا يحبون الاعتراف بأن الثورة أجهضت وانتهت لا يهتمون، أو لا يهتمون على نحوٍ مناسبٍ، بعملية التشكل الاجتماعيّ، التي لا تجري وفقاً للرغبات والأهواء، ولا يولونها عنايتهم، أو لا يولونها على نحوٍ مناسبٍ.. هؤلاء حوّلوا الثورة إلى أقنوم، أي إلى مجرّد كلمةٍ مقدّسةٍ أو لفظٍ، يتكرّر في تحليلاتهم وتصريحاتهم لوسائل الإعلام. تحويل الثورة إلى أقنومٍ أو لفظٍ، ورفعها إلى مستوى المقدّس، يعني نزع طابعها التاريخيّ ومحتواها الاجتماعيّ والإنسانيّ، وجعلها معياراً ذاتياً للوطنية والخيانة هو غطاءٌ لمصالح خاصّةٍ عمياء. والمصالح الخاصّة عمياء دوماً إذ استقلت عن المصلحة / المصالح العامة.

ليس لدى النازحين والمهجَّرين والمعتقلين والمنكوبين والمفجوعين ما يشترون به أوهاماً جديدة، بعد أن خبروا صناعة الأوهام وتسويقها، منذ أكثر من نصف قرن.

بين المناضل والمغامر

ريدي مشو

تراودني، بين الحين والآخر، نوبة مراجعة لمفارق حياتي. والآن، إذ لم أزل حياً بعد هذه السنوات الأربع من الحرب، يبدو لي أن المراجعة أصعب وأشقّ مما سبق. بقائي على قيد الحياة كان نتيجة العديد من الخيارات المصيرية التي اتخذتها حينها دون تردّد ودون كثيرٍ من المراجعة، وكأنني كنت كاملاً بالفعل وكنت مدركاً لما ستؤول إليه الأمور! الديباجة هذه هي الدارجة بين شريحةٍ واسعةٍ من الشباب والصبايا الثوريين، إضافةً إلى مخضرمي السياسة والمعارضة في سوريا. يبدو شكل التبرير هذا متمظهراً بمعرفةٍ منبثقةٍ من نواة الحقيقة. وفيه، في الوقت ذاته، شيءٌ من الإهانة للثورة بذاتها؛ فعملية الإدراك في الزمن الثوريّ ناقصةٌ دائماً، سواءً أكنتَ مندفعاً إلى الثورة أو تتجنبها أو تعارضها، ثلاثة إدراكاتٍ تنطوي دائماً تحت بنودٍ واضحة؛ المصلحة الشخصية، والسعي إلى البطولة، والضياع في الذات الجمعية المستمرّة في التاريخ.

من هنا يتبدّى لي أنه لزومٌ علينا أن نراجع مجدّداً رؤيتنا للنضال وللمغامرة، للمناضل وللمغامر، «ولو أن المغامر والمناضل لا يتعارضان كمحض مفهومين مجرَّدين، فهما يتواجهان، يتعارفان، يعترف كلٌّ منها بالآخر، تارةً يتحالفان وطوراً يتحاربان».
وربما يبدو التمييز بينهما صعباً، فشرط الالتحاق بالثورة يكون متماثلا أحياناً، لكن ما هي إلا بضعة أشهرٍ حتى يتبيّن النمطان بوضوح، ويتّضح مسار المغامر بشكلٍ أبرز من المناضل الذي يبقى مغموراً لأنه لا يسعى إلى إبراز ذاته وسط الجماعة، بل يمنحها كلّ ما يملك دون مقابل. فقضيته التي يؤمن بها ليست متعلقةً بالظرف المرحليّ الذي يعيشه، بل هي ممتدةٌ إلى حياواتٍ لاحقةٍ لن يكون موجوداً فيها، وإرادته ستستمرّ حتى بعد فنائه.

المغامر مختلفٌ عن المناضل إلى درجةٍ كبيرة؛ فطغيان الأنا لديه هو المبرّر الرئيسيّ لفعله الثوريّ، ولا يرضى أن تمنحه الجماعة شخصيةً جديدةً، بل يسعى إلى المجد بشخصيته السابقة. بصورةٍ ما فإن المغامر لا يمكنه أن يمنح الثورة أناه ولا يرضى أن يُمنح واحدةً، فحياته الثورية تدور حول محور عزلته الأصيلة ضمن جدران الذات الساعية إلى تحقيق البطولة والمجد.

يمكن للمغامر أن يحرق كلّ ما يحيط به، فعليه أن يبقي نيران الثورة مؤجّجةً لأبعد حدٍّ ممكنٍ، لأنها تمنحه الخلاص وتحقق غاية البطولة لديه، لذا فإنه سيحرق ويرمي بنفسه إلى الحريق في الوقت ذاته!. أمثال هؤلاء المغامرين يقدمون إلى الثورة بعيونٍ منتفخةٍ من السهر الطويل، وأيادٍ مرتجفةٍ من شدّة الاكتئاب، محمّلين بأملٍ أن الثورة ستشفيهم ولا بدّ!!.
المقامرة الثورية، أو المقامرة بالانضمام إلى جماعةٍ ما من أجل تحقيق المجد المشتهى أو الميتة الابهية التي يمكنها أن تخلق شرخاً واضحاً في رتابة الزمن؛ بهذا الشكل يصف سارتر المغامر الذي يجد السبيل إلى الحياة ويخلق مسيراً جديداً للزمن في لحظة موته التي ستلده بطلاً بعد مماته! إنها مفارقةٌ جليةٌ أن هذا المغامر الموصوف ليس له سببٌ للحياة وليست لديه أدواتٌ لخلق الحياة، وفقط يملك إرادة الموت. أمثال هؤلاء، مهما كانت مرجعيتهم الأخلاقية، دينيةً أم قومية، لا يمكنهم إلا أن يدجّجوا الأسلحة لكلّ غدٍ قادم. هم لا يرتاحون حين الانتصار، لا يرتاحون حينما يرون الآخرين كذلك، فقط تقودهم اللهفة والومضة التي تتجاوز الزمن الصلب إلى زمنٍ يمكنهم فيه أن يحرّكوا عقارب الساعة كيفما شاؤوا، رغبة تتجلى في المطلق. إنهم لا يطيقون الواقع ولا يمكن للمنطق أن ينطقهم بأيّ حال، فرسالتهم كاملة، تلك الرسالة التي تشكّلت على عجلٍ في إحدى الزوايا أو بينما كانوا يمشون في شارعٍ ما، وحدث ما حدث ليندفعوا إلى خفايا الجماعة الثورية في المحيط، فيقوم كلّ واحدٍ منهم بشحذ همّة الآخر ليخلق الظرف الثوريّ الأمثل ويدفع بالحياة إلى جحيمها الأكيد، حيث يمكنهم الابتهال لزمنٍ لن ينتهي أبداً حين موتهم. صراع المغامرين هو الأكثر اتساعاً في زمن الثورات، فهؤلاء يشعرون بأن الآخر -ومهما كانت تضحيته- إنما يشكل تهديداً للمجد الذي يسعون إليه. وهكذا يتناحر المغامرون فيما بينهم، وتولد لكلٍّ منهم ثورة مجده العادلة التي تستدعي عدوّاً مشروعاً في كلّ حين!.

في الطرف الآخر هناك المناضل المستكين إلى صمته، إذ لا تحرّكه سوى إرادة الحياة، هذه الإرادة التي لا يمكن امتلاكها إلا حينما تهبُ ذاتك للآخرين، ولا ترى نفسك إلا فيهم، ولا يرونك إلا غصناً متفرّعاً من شجرتهم. ليس هناك مفهومٌ يدعى بالتفرّد بين المناضلين، فهم يفعلون

ما ينبغي أن يفعلوه. ولا يخطر ببالهم أن يمنّوا على الآخرين بنضالهم ولا أن يتهموهم بالخيانة أو بالجبن، لأنهم يدركون أن الفعل الثوريّ ينبغي أن ينتج من حاجة الانتماء الكلية، حيث لا مجال للتراجع أو للبقاء في سكون، فالحاجة إلى النضال أعظم من أيّ مبرّرٍ آخر. توريط الآخرين في الفعل الثوريّ إنما يخلق الكثير الكثير من المغامرين الذين سيتكالبون على المكتسب الثوريّ ويلتهمون المناضل على موائدهم المتكرّرة. غالباً ما يفشل المناضل أمام المغامر في التجربة الثورية، فالمناضل يبدو دائماً وكأنه مستهلَكٌ في رؤاه المثالية ولا يمكنه مجاراة تحويرات الواقع التي تنصبّ في جعبة المغامرين الكبار ممن يسعون إلى خلق مجدهم ولو كان مختلقاً كلياً.

على أية حال، كنت أتحدث عن فئة المغامرين المقاتلين لحدّ الآن، ممن لا يمكنهم إثبات أيّ شيءٍ إلا حينما يُراق دمهم. ولكن هناك فئةٌ أخرى منهم لا يمكننا أن ندعوهم بالمغامرين حقاً، لأنهم تركوا كلّ شيءٍ خلفهم ولم يعد لديهم إلا ذكريات معارك، براميل، جثث وشهادة أحد الأقارب أو الأصدقاء. هؤلاء يعيشون على الذكريات المصنوعة من دماءٍ أريقت أمامهم، وينطلقون منها كإثباتٍ لفعلهم الثوريّ الذي انتهى فعلياً، لكنهم مصرّون على تحويلٍ لحظاتهم تلك إلى أوسمةٍ وتقارير إعلاميةٍ عن نضالهم، ويمنحون أنفسهم كلّ الحرية والحقّ في اتهام الآخرين وتوزيعهم ضمن خانات الثورة التي تتنوّع ما بين النضال، والارتـزاق، والانتهازية، والخيانة.... إلخ.

لدى المغامرين، دائماً، إحساسٌ بأنهم مميّزون جداً، وأنه لا يمكن استبدالهم إطلاقاً، وأن الثورة بدونهم لن تكتمل أبداً!. الثورة ليست في حاجةٍ إلى كائناتٍ لا يمكن استبدالها، الثورة متغيرةٌ دوماً. وهنا يقدم المناضل الذي يقف في منتصف الطريق بين الكائن الذي ليس له من بديلٍ وبين الكائن الذي يمكن استبداله بغيره: إنه يخدم، هذا كلّ شيء.

ملاحظة:
النصّ مستمدٌّ من قراءةٍ لجان بول سارتر «صورة المغامر».

من القاهرة إلى موسكو وبالعكس

علي العبد الله

تعدّدت اللقاءات وتناوبت بين القاهرة وموسكو، فقد عقد لقاء القاهرة الأوّل في كانون الثاني من العام الجاري، تلته جلساتٌ تشاوريةٌ فيما سمّي بـ»منتدى موسكو». وعقدت جلساتٌ تشاوريةٌ ثانيةٌ في موسكو، سيتلوها انعقاد لقاء القاهرة٢ في بداية الشهر القادم.

قيل إن هدف لقاء القاهرة١، الذي اقتصر على اجتماع شخصيات من المعارضة برعايةٍ مصرية، هو «سبر الآراء والمواقف والتشاور حول أفضل الطرق لتوحيد جهود قوى المعارضة السورية لمساعدتها على استعادة دورها وإعادة ثقة المجتمع الدوليّ بها لتُسهم بفعاليةٍ في إيجاد حلٍّ للأزمة السورية والمشاركة في رسمه». وإن هدف الجلسات التشاورية بين النظام والمعارضة، والتي استضافتها موسكو، إجراء حوارٍ سوريٍّ سوريٍّ للاتفاق على تصوّرٍ لحلّ الصراع ومشاركة الطرفين في محاربة الإرهاب.

والحال أن البحث في الواقع والمواقف والتصريحات التي أطلقها المشاركون فيها لا تقود إلى استنتاجاتٍ تتطابق مع هذه الإعلانات، فقد صدرت عن لقاء القاهرة الأوّل (٢٢-٢٠١٥/١/٢٣) ورقةٌ ختاميةٌ من عشر نقاطٍ ركّزت على عموميات صيغت بطريقةٍ تجعلها قابلةً لقراءاتٍ وتأويلاتٍ ترضي جميع الأطراف، وتغطي التراجع الذي حصل في المطالب التي تواضعت عليها المعارضة في لقاءاتٍ سابقة، بدءاً من لقاء القاهرة ٢٠١٢ إلى لقاءات باريس وبروكسل، مروراً بلقاءات إسطنبول. فقد أسقط من المطالب مطلب استبعاد رأس النظام من المرحلة الانتقالية، وتشكيل هيئةٍ حاكمةٍ كاملة الصلاحيات. تنازلٌ مجانيٌّ قبيل الجلوس على طاولة المفاوضات مع النظام، جاء تلبيةً لمواقف الدولة المضيفة. فالنظام المصريّ أقرب، في موقفه في الملف السوريّ، إلى موقف النظام وحلفائه منه إلى موقف المعارضة ومطالب الثورة. وقد سبق له وعبّر عن دعوته إلى الحلّ السياسيّ مقروناً بما أسماه «الحفاظ على الدولة السورية ومؤسساتها»، وربطه ببقاء رأس النظام لسنتين خلال المرحلة الانتقالية، وعبّر إعلامه عن ما في الصدور بالحديث عن إعادة تأهيل النظام وتشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ بإشراك المعارضة فيها.

اما جلسات موسكو التشاورية (٣٠-٢٠١٥/١/٣١) فقد انكشف هدفها منذ بدء التحضير لعقدها، إذ دُعيَ المشاركون بصفتهم الشخصية، للالتفاف على موقع ومكانة الائتلاف الوطنيّ لقوى الثورة والمعارضة، بالإضافة إلى دعوة شخصياتٍ محسوبةٍ على النظام -أو من صنعه- واعتبارها جزءاً من المعارضة، لاستخدامها في تشويه صورة المعارضة من خلال افتعال خلافاتٍ وسجالاتٍ ومهاتراتٍ وتجويف المطالب وخفض سقفها، والالتفاف على بيان جنيف بإطلاق المشاورات دون جدول أعمالٍ أو مرجعية تفاوض.

وقد اضطرّت الخارجية الروسية إلى تعديل الصورة في الدورة الثانية (٦-٢٠١٥/٤/١٠)، التي طلبت «الهيئة» تأجيل جلساتها إلى ما بعد لقاء القاهرة٢، لتذهب المعارضة معزّزةً بنتائجه، لكن موسكو رفضت وأصرّت على الموعد، في ضوء فشل الجلسات الأولى وانكشاف اللعبة والسعي إلى استدراج «الائتلاف» للحضور عبر توجيه الدعوات إلى الكيانات السياسية وإعطائها حقّ تسميه وفودها ووضع جدول أعمالٍ بالتوفيق بين مطالب الجانبين.

غير أن اللعبة لم تستمرّ طويلاً، بل انكشفت مع بدء الجلسات المشتركة، إذ جاءت ورقة جدول الأعمال أقرب إلى موقف النظام منها إلى موقف المعارضة؛ ففي ما عدا البند الأوّل حول «تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساسٍ توافقيٍّ، بناءً على مبادئ جنيف ١»، جاءت بقية البنود، مع صياغاتٍ ملتبسة، «بياناً حكومياً مُصاغاً بالتركيبات والمفردات نفسها التي تعوّد عليها متابعو إذاعة دمشق»، وفق ما جاء في تعليقٍ صحفيٍّ على جدول الأعمال. وقد أثار هذا ردود فعلٍ وتحفظاتٍ ورفضاً من قبل بعض المعارضين، تحوّلت إلى خلافاتٍ بين أطراف المعارضة، ما دفع بالمنسّق الروسيّ إلى الإعلان عن تراجع أطرافٍ مشاركةٍ عن موافقتها على الورقة بعد انتهاء الاجتماعات، رغم موافقتها عليها في اليوم الختاميّ.

وقد تمّ التوافق على البند الأوّل «تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساسٍ توافقيٍّ بناءً على جنيف١»، بينما احتدم الجدل حول البند الثاني من الورقة المتعلق بـ»مكافحة الإرهاب»، وانتهت الجلسات دون أن يُبتّ في أمره. وقد كانت لافتةً الضجة الإعلامية التي أطلقتها موسكو والنظام حول الإنجاز الذي تمّ، وأهميته، واعتباره قاعدةً لأية مفاوضاتٍ مستقبلية. فقد أعلن منسّق «منتدى موسكو-٢»، الروسيّ فيتالي نعومكين، في المؤتمر الصحافيّ: «تمكن الطرفان، الحكومة والمعارضة، ولأوّل مرّة، من تبنّي وثيقةٍ سياسية. وبوسعي أن أسميها «منصّة موسكو». وأشار إلى أن «مشاورات موسكو شكلت قاعدةً للقاءاتٍ مقبلةٍ أينما ستعقد». وأضاف أن «ما تمّ التوصل إليه لا يمكن أن يتجاهله أحد». وأكد: «توصلنا إلى نتائج جدّيةٍ رغم أن البعض قد يشعر بالتشاؤم». وقول رئيس وفد النظام، السفير بشار الجعفري: «استطعنا الوصول إلى ورقةٍ موحّدةٍ عنوانها تقويم الوضع الراهن في بلادنا». وأوضح: «لامسنا في الورقة مشاغل المواطن السوريّ من خلال تقييم خطر الإرهاب وضرورة توحيد الجميع لمحاربته ومؤازرة الجيش السوريّ في ذلك». وأضاف أن «الفارق الجوهريّ بين «موسكو-١» و»موسكو-٢» هو الاختراق في التوافق على وثيقة جدية». أقوالٌ نقضها معارضون شاركوا في الجلسات (الدكتور سمير العيطة عن منبر النداء

الوطنيّ، والأستاذ حسن عبد العظيم عن هيئة التنسيق الوطنية).

أما لقاء القاهرة٢، الذي سيعقد في بداية الشهر القادم (٢٠١٥/٥/٦)، فإنه، وكما اتفق في لقاء القاهرة الأوّل، سيضمّ طيفاً واسعاً من المعارضين (قيل بحدود الـ١٥٠ مشاركاً) يحضرون بصفتهم الشخصية -ولم يُعرف بعدُ ما إذا كان النظام المصريّ سيبقى على موقفه الرافض لحضور شخصيات من الإخوان المسلمين وإعلان دمشق، كما حصل في اللقاء السابق-؛ فإنه، اللقاء، مثار جدلٍ وخلافاتٍ كبيرةٍ وعميقةٍ في صفوف المعارضة في ضوء ما تسرّب عن سعيٍ جهاتٍ مشاركةٍ فيه، وفي لجنة المتابعة التي «انتخبت» في اللقاء الماضي، وبدعمٍ من النظام المصريّ، إلى تحويله إلى مناسبةٍ لتشكيل تكتلٍ بديلٍ عن الائتلاف الوطنيّ لقوى الثورة والمعارضة تحت ذريعة تشكيل مؤتمرٍ وطنيٍّ سوريٍّ واسع التمثيل لا يستبعد أحداً، وطرح مشروع «ميثاقٍ وطنيٍّ» وخارطة طريقٍ كقاعدةٍ للتفاوض مع النظام حول حلٍّ سياسيٍّ للصراع في سوريا بدلاً عن الأوراق التي كانت قد طُرحت من قبل «هيئة التنسيق الوطنية» (ورقتها الموسومة بـ«خارطة طريقٍ تنفيذيةٍ للحلّ السياسيّ في سورية»)، و«الائتلاف» (ورقته المسمّاة «وثيقة المبادئ الأساسية للتسوية السياسية في سوريا»)، اللتين انطلقتا من اعتبار وثيقة جنيف١ مرجعيةً لأيّة مفاوضاتٍ محتملةٍ مع النظام، وتمسّكتا بتشكيل هيئةٍ حاكمةٍ كاملة الصلاحيات تدير المرحلة الانتقالية، وبالخطوات التي سيتمّ تطبيقها خلال تلك المرحلة، ما يثير علامات استفهامٍ حول نتائج اللقاء السابق وما تمّ ترتيبه بين الشخصيات التي حضرته، وخاصّةً عبر تمرير تشكيل لجنة المتابعة، هذه اللجنة التي لم تُنتخب بل شُكلت في غرفةٍ مغلقةٍ من شخصياتٍ تتبنى هذا التوجه (كتلتا الجربا وهيثم مناع). وقد كان لافتاً ما جرى في «الهيئة»، حين استقال أربعون من أعضائها احتجاجاً على حوارها مع «الائتلاف». كما يبذل النظام المصريّ جهوداً كبيرةً لضرب الائتلاف، باعتباره تابعاً لتركيا، كجزءٍ من صراعه مع الأخيرة، وإخراج المعارضة السورية منها. ويبدو أن التحرّك المصريّ أثار حفيظة السعودية التي قرّرت عقد مؤتمرٍ للمعارضة السورية فيها، لكنها تراجعت عن ذلك بعد انطلاق عاصفة الحزم حتى لا تثير خلافاً مع النظام المصريّ ما قد ينعكس على موقفه من الصراع في اليمن.

تثير لقاءات القاهرة وجلسات موسكو التشاورية هواجس ومخاوف كثيرةً وكبيرةً في ضوء سعي الدول الراعية (مصر وروسيا ومن ورائهما ايران) إلى تعميق الخلافات بين أطراف المعارضة وتشتيت صفوفها أكثر فأكثر، وإسقاط بيان جنيف بدفع أطرافٍ في المعارضة إلى تبنّي خيار الخلاص بأيّ ثمنٍ دون اعتبارٍ للنتائج، ولهدر التضحيات التي بذلها المواطنون والثوّار من أجل الحرية والكرامة والخلاص من الاستبداد والقهر والتمييز.

كلّ كلام عن دولة ديمقراطية – علمانية أو خلافة أو دولة طغيان بات برسم الماضي وحال المعارضة السورية ليس تعبيراً عن المستقبل، بل هو الشكل الأحطّ تعبيراً عن الماضي

مجلة (صوَر) تجري لقاءً مع الكاتب والروائيّ نبيل الملحم

حاوره: يوسف شيخو

يُختزل حال سوريا اليوم في كلمتين: «الموت أمرٌ لا يستحقّ الحزن». فسوريا ليست سوى واحدة من «مستوطنات اللعبة» الأوسع والأعمّ، التي تمتدّ من آسيا الوسطى حتى شرق المتوسط، وأفريقيا ليست معفاةً منها. الدولة المستقبلية كلمةٌ شديدة التفاؤل. ستكون هناك كانتوناتٌ في سوريا، ولكن لن تكون هناك دولة. لا تفاؤل في سطوره هذه، وبالرغم من محاولة العثور على نقطةٍ بيضاء في ظلّ الظلام الذي يخيّم على الواقع السوريّ، يردّ الكاتب والروائيّ نبيل الملحم، في حواره مع مجلة «صوَر» بالقول: لم أرَ...

بعد أكثر من أربع سنواتٍ على بدء الاحتجاجات ضدّ النظام، كيف تصف حال البلاد؟

حال البلاد تختزله آخر رحلةٍ بحريةٍ لمهاجرين غرق مركبهم، وعلى متنه ٧٠٠ مهاجرٍ، في قناة صقلية بين إيطاليا وليبيا في البحر المتوسط. وقد تختزله حكاية بنتٍ تعيش رعباً من ديمومة عذريتها بعد أن أوشك ذكور البلاد على الانقراض. يختزله البشر المتكوّمون بأسمالهم في الحدائق والأرصفة. وإن شئتَ تختزله الانكفاءات القاتلة باتجاه المذهب والطائفة، والارتداد نحو أردأ أشكال العنف الدينيّ وقد حجب طبيعة صراعٍ في جوهره هو صراع السارق مع المسروق، والفاسد مع المال العام، والصوت الحرّ بمواجهة جلاوزة الديماغوجيا والعقائد المغلقة، التي تعتبر التنفس جريمةً، والقلم إرهاباً، والرأي جرعة سمٍّ. وإذا شئت المزيد فإن حال البلاد قد يتظهّر في استمراء القتل والموت، واعتبار الغريب قاعدةً مألوفة. حال البلاد يُختزل في كلمتين: «الموت أمرٌ لا يستحق الحزن».

قيل الكثير عن أن القرار ليس في سورياً، وإن طرفي (أو أطراف) الصراع ليسوا سوى دمى.. من يملك القرار في هذه الحرب؟

من يملك مفتاح الحرب هو تحوّلاتٌ كاملةٌ في هذا العصر، حيث لعبة الأمم والتنافس على تحويل الدولة الوطنية إلى شركةٍ مساهمة، نحن أطرافها. والصراع اليوم هو على المركز. وسوريا ليست سوى واحدة من مستوطنات اللعبة الأوسع والأعم، التي تمتدّ من آسيا الوسطى حتى شرق المتوسط، وأفريقيا ليست معفاةً منها. وها هي التجربة الليبية تحكي الكثير، أقلّه في ذاك التصوّر الذي يعتبر الصحراء الليبية منصّةً للقفز على مصر لتفكيك بلد النيل وتقسيمها وتفتيتها وإخراجها من التاريخ. وأظن أن مالك اللعبة ليس الولايات المتحدة بوصفها الدولة، لا، بل بوصفها المركز الأمّ للشركة الكبرى، تلك الشركة التي لا بدّ وأن تسطو لتسيطر على العالم وتحتكر المعرفة والقوّة والسلاح كما المصرف والاقتصاد. شركةٌ كهذه لن تكون سوى بوكلائها؛ والوكلاء موزّعون بين تنظيماتٍ مسلّحة، ومؤسّسات مجتمعٍ مدنيٍ، ومنابر إعلاميةٍ، وصولاً إلى مواقع التواصل الاجتماعيّ، وجهاز الهاتف الذي تحمل والذي يسجّل نبضات قلبك، بالإضافة إلى مساحةٍ واسعةٍ من أنظمةٍ هي ماركاتٌ مسجّلةٌ تعمل لحساب المركز. اللعبة باتت واضحةً كما أظنّ، وبوسعنا الوقوف مع الكثير من الأمثلة، أمثلة قد تمتدّ إلى ما قبل القرن الحادي والعشرين، سواءً في أمريكا اللاتينية، أو في أفريقيا، أو في بلدانٍ آسيويةٍ شتى. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم أضرمت الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥ حرباً وتدخلاً عسكرياً أو تنفيذاً لانقلابٍ عسكريٍّ أو دعماً لانقلاب. واليوم بتنا مع تطوّرٍ آخر، ولكنه ليس سوى استرسالاً في هذا التاريخ وإن كان تعبيره في تطوّر السلاح؛ اليوم نحن في زمن طائرات (الـدرون)، التي ملأت فضاءات العراق وأفغانستان وباكستان، وفق قاعدة «أحذية قليلة على الأرض». نحن اليوم في مرحلة الحرب منعدمة التكاليف على منتجيها. ومن يتأمّل ما لحق بسوريا من دمارٍ لا بدّ وأن يتأمل ما بعد الدمار، حيث شركات إعادة الإعمار، بزنس الخرسانة الذي سيتلو بزنس السلاح. يدير هذه الحرب من يستثمر فيها، اليوم بالسلاح وغداً بإعادة الإعمار، وفي كلّ وقتٍ بتقليص عدد السكان. كل هؤلاء شركاء في إدارتها، ووحدهم ضحاياها خارج مقاعد المدراء.

ماذا عن الشكل الأنسب للدولة المستقبلية برأيك؟

الدولة المستقبلية كلمةٌ شديدة التفاؤل. لا أظن بأن ثمة دولة (مستقبلية)، ستكون الكانتونات التي تعلو على القبيلة وأقل شأناً من الدولة، كانتونات (المول)، تلك الكانتونات التي ستكون لها أعلامٌ ترفرف، ومدراء بمرتبة رؤساء دول أو أمراء حرب، ولكن لن تكون دولة. مجموع هذه الكانتونات ستجد صيغةً ما عبر مجلس إدارتها، والسؤال هو: من مدير مجلس الإدارة هذا؟ كلنا ينفي المؤامرة كفعلٍ

تاريخيٍّ، وكلنا يندّد بنظرية المؤامرة، وكلنا يعلم أنه ضحية المؤامرة. وما دام الأمر كذلك، بوسعنا القول إن أكبر مؤامرةٍ واجهناها هي (نفي نظرية المؤامرة). أما إذا ما توقفت عند سؤالك: «ما هو الشكل الأنسب للدولة المستقبلية، فلا بدّ لي من الإجابة عنه بسؤال: هل يعتمد ذلك على رغبتي أم على وقائع التاريخ؟ إذا ما اعتمد الرغبة، فرغبتي نفي الدولة برمّتها بوصفها أداة قمع، وإعادة إحياء المشاعية البدائية، مع تطوّرٍ في القوى المنتجة. ولكن إذا اعتمدنا على وقائع ما يجري، فالعالم برمّته يمشي اليوم باتجاه تفكيك الدولة القومية لحساب تجمّعات السوق، بدءاً من الاتحاد الأوروبيّ وصولاً إلى النمور الصفر. لا أظن أننا سنكون نموراً، ولا أظنّ أن قطاراً واحداً سيجمعنا كما حال الأوروبيين، نحن زواريب في الشركة الكبرى، زواريب فقط. وكلّ كلام عن دولة ديمقراطية – علمانية، أو دولة خلافة، أو دولة طغيانٍ، باتَ برسم الماضي وقد أكله الغول.

باتت المعارضة تشكل همّاً إضافياً، متهمة بالضعف والفساد والعمالة و... هل من ظالم ومظلوم في هذه المعادلة.. كيف ترى واقع المعارضة السورية؟

لا أميل إلى مصطلحات من نوع (العمالة)، لا، المعارضة مصابةٌ بكساحٍ تاريخيٍّ. هي من منتجات دولة الاستبداد، وقد أخذت شكله، وهذا واقع الحال. هي كذلك بضيق تعبيراتها وفسادها ونخبها وقياداتها. وأظن أن أمراً كهذا يجب أن لا يدهشنا، فالدولة بالمعنى الدستوريّ والسياسيّ هي سلطةٌ ومعارضة، وحين تكون الدولة هزيلةً سيكون طرفاها هزيلين، وهذا ما نحن فيه. وإذا كان تعبير ظالم ومظلوم تعبيراً وارداً وممكناً فالمظلوم هو حركة التاريخ، مصير الناس، حلم الناس، ضحايا الصيغة. فالنخب تشتغل بزنس في طرفي المعادلة، وليس ثمة مرحلة أنتجت أثرياء

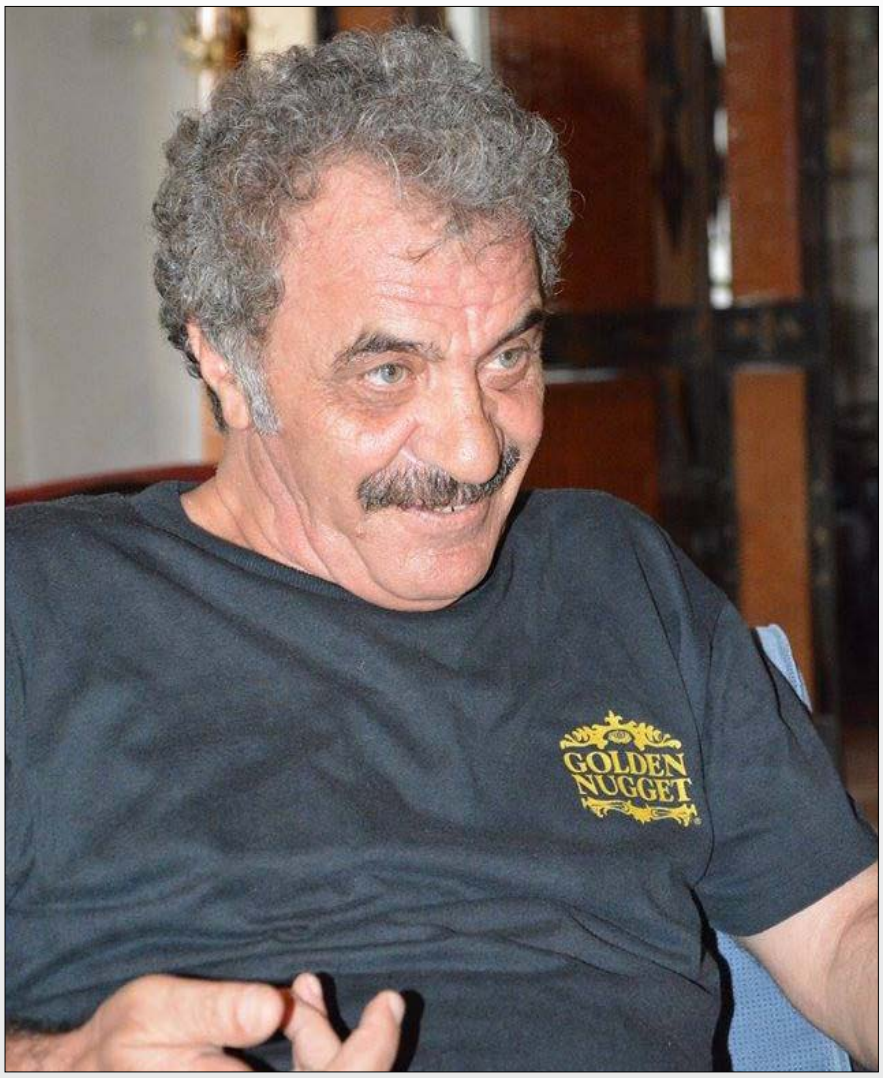

كما يمكن للحروب الأهلية أن تنتج، حدث ذلك في كلّ مستوطنات هذه الحروب. ومن يطّلع على التجربة اللبنانية، وقد امتدّت ١٥ عاماً من لعبة السلاح، يعرف كم أنتجت هذه الحرب من غيلان المال. وهذا حال سوريا اليوم وحال العراق وحتى حال أفغانستان، فزرّاع الأفيون وتجار السلاح باتوا أباطرة مال. حال المعارضة السورية ليس تعبيراً عن المستقبل، إنه الشكل الأحطّ تعبيراً عن الماضي.

لنفترض وجود حلٍّ سياسيٍّ في الأفق.. كيف سيكون حال المجتمع، حال السوريين الذين ينامون ويصحون على ترديد مفردات الكراهية والحقد والانتقام؟

لا.. البشر يتصالحون، الكراهية والحقد ليسا من طبيعتهم. الحرب الأهلية الإسبانية استمرّت زهاء ٣ سنوات، وها هم الإسبان اليوم يعرفون كيف يتعايشون. تجاوز عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية ٤٦ مليون قتيل، ومع ذلك ليست ثمة مشكلةٌ اليوم بين الألمانيّ والفرنسيّ. البشر سيتصالحون، أقلّه حين يعرفون أن هذه الحرب ليست حربهم، كلّ ما في الأمر أنها مجرّد استثمارٍ لدمهم.

في ظلّ هذا الظلام الذي يخيم على واقع السوريين، في داخل البلاد وخارجها.. هل من نقاطٍ بيضاء يمكن تسليط الضوء عليها؟

لا أعرف.. لم أرَ.. أرغب أن أراها.

المليحة.. ١٣٠ يوماً من الرعب والموت
«مدنٌ سوريّةٌ بينَ أنياب الحرب»٢

جورجيت حنا

منذُ بداية الحراك الشعبيّ في سوريا، شهدت مدينة المليحة -التي تقع إلى الجنوب الشرقيّ من العاصمة دمشق، وتمتدّ عبر بساتين غوطتها الشرقية- تغيّراً كاسحاً في موقف أهليها من النظام السوريّ الحاكم. إذ ما لبثت تلك المدينة الريفية الهادئة أن تحوّلت إلى مدينةٍ غاضبةٍ تزدحم بالمظاهرات والاعتصامات السلمية، كحال مثيلاتها من مدنِ الغوطة. لكن، ومع التطوّر السريع الذي شاب المشهد السوريّ عموماً، قام بعض شبانها المناوئين للسلطة بمهاجمة مخفر المدينة وبعض دوائر الدولة، إضافةً إلى إدارة الدفاع الجويّ -التي ستنطلق منها لاحقاً صواريخ الموت والتدمير- وكان ذلك بتاريخ ٢٠١١ /٦ /١١. وقد برّر سكانها هذا الفعل مستندينَ إلى ما قامت به أجهزة الأمن والجيش من قمعٍ عنيفٍ للمظاهرات والاعتصامات السلمية، والذي أودى بالكثيرين من سكان المدينة بينَ شهيدٍ ومعتقل، وهذا ما أكّده الشاب (ح، ر) لفريق عمل مجلتنا عندما قال:

«.. بتاريخ ٢٠١١ /٤ /٢ اعتُقلَ أخي على يد السلطات الأمنية التي داهمت منزلنا الكائن في حيّ (العمادية). وبعدَ ما لا يزيد عن العشرين يوماً فقط وصلنا نبأ استشهاده ومجموعةٍ من شبّان المدينة في ذات المعتقل، ما استدعى الأهالي إلى التجمّع ومهاجمة المراكز الأمنية المحيطة بالمدينة وداخلها، إضافةً إلى مخفر الشرطة ودوائر البريد وإدارة الدفاع الجويّ على الحدود مع مدينة جرمانا..».

وتنامت الأزمة بين أهالي المدينة وقوّات النظام الذي سعى جاهداً إلى إخماد ثورتهم والنيل من تمرّدهم، قبلَ أن تتطوّر الأمور أكثر لتتحوّل إلى مواجهةٍ مسلحةٍ أودت بحياة الكثيرين من الطرفين.

بدء المواجهة المسلحة

ما لبث الحراك المدنيّ، الذي اتّسم بالاعتصامات والمظاهرات والرفض، أن تحوّل إلى مجابهةٍ مسلحةٍ استقدم فيها المعارضون ما استطاعوا من أسلحةٍ خفيفةٍ وثقيلة لدحر قوّات النظام المنتشرة بكثافةٍ جنوب وأطراف المدينة، وذلك بهدف السيطرة على طريق المطار الذي يصل المليحة بعمق العاصمة دمشق، من جهةٍ، ولفتح طريقٍ آمنٍ أمام المعارضة المسلحة في الريف الدمشقيّ للتقدّم والاستيلاء على النقاط الجغرافية الإستراتيجية في العاصمة، من جهةٍ أخرى. وبعد أيام فقط من المواجهات، شعر النظام بخطورةً استيلاء المعارضة المسلحة على البلدة، سيّما بعد استيلاء فصيل (جبهة النصرة) على معبر (تاميكو) الإستراتيجيّ إثر تدميره بالكامل، ليقوم النظام بتعزيز خطّ دفاعه عن طريق استقدام مئات المقاتلين من جيشٍ ودفاعٍ وطنيٍّ. ومع تقدّم قوّات المعارضة وتكبيدها لقوّات النظام خسائرَ كبيرةً في الأرواح والعتاد، صبّت السلطة جامَ غضبها على مدنيّي المدينة، باستخدامها للبراميل المتفجرة بدايةً، التي لم تفرّق بين طفلٍ وكهلٍ، ولا بين مدنيٍّ وعسكريّ. ولن يكتفي النظام بهذا فقط، فأيّ تقدم للمعارضة -مهما كان بسيطاً- سيقابله موتُ المئات من المدنيين بأساليب وطرقٍ خبرها الشعبُ السوريّ منذ اندلاعِ الحرب، من قصفٍ جويٍّ لطائراتِ الميغ المقاتلة، إلى قصفٍ أرضيٍّ، إذ سجّل ناشطون نزول آلافِ الصواريخ الصادرة عن راجماتِ الموتِ المحتشدة أمام

إدارة الدفاع الجويّ التي تفصل الطريقَ الواصلَ بين المدينتين (جرمانا - المليحة). كما صبّت الدبابات والمدرّعات حمم نيرانها الثقيلة على شمال وأطراف البلدة، متسبّبةً في نزوح ما قاربَ الـ٥٠٠٠ عائلةٍ ممن نجوا من موتٍ محقّق.

وعلى الطرفِ الآخـر من المشهد الدمويّ، قامت قوّات المعارضة باستهداف أرتالِ النظام وجيشه بصواريخَ محلية الصنع وقذائفَ الهاون التي -أيضاً- حصدت ما حصدته من أرواح المدنيين في مدنٍ وبلداتٍ مجاورة!..

وعن رحى الحربِ الدائرة أدلى (م، ح) -الرجل الذي شهد المعركةَ كاملةً- بشهادته لفريقِ عمل مجلة «صوَر»:

«.. ما أن بدأ مسلحو المعارضة بمهاجمة مراكز النظام الأمنية حتى بدأت البراميل المتفجّرة بالتساقط على رؤوسنا من كلّ حدبٍ وصوب.. ومع تقدّم المعارضة المسلحة، وخاصّةً مع استيلائها على معبر تاميكو، صبّ النظام جام غضبه ونيرانه على بيوتنا وأطفالنا. ولم أكن الوحيد الذي فقد نصف عائلته في هذه الحرب المجنونة..».

وعن سؤالنا عن كيفية تعامل فصائل المعارضة مع السكان قبلَ اندلاع الحرب يجيب (م، ح): «.. لا أستطيع القول إنهم تعرّضوا لنا بسوءٍ بشكلٍ مباشر. إلا أن بعض الفصائل المتشدّدة، كـ(جبهة النصرة)، ضيّقت علينا الخناق، فقد منعوا التدخين وألبسوا النساء -عنوةً- اللباس الشرعيّ الكامل، كما قاموا بإلغاء المحاكم المدنية لصالح محاكم شرعيةٍ مؤقتةٍ تقضي بالقطع والجلد وما إلى ذلـك، الأمـر الذي استنكره أهالي البلدة بشدّة. أما الضرر غير المباشر الذي سبّبوه فهو استخدامنا كدروعٍ بشريةٍ حيّةٍ في وجه ترسانة القتل التي يمتلكها النظام ..».

وأيضاً عن سؤالنا عن الكتائب المعارضة التي قاتلت في البلدة يقول (م، ح):

«.. أكد لي أحد المصادر العسكرية وجود أكثر من عشرين تنظيماً مقاتلاً مع الثوّار على أرض المدينة، أهمّها جيش الإسلام وجبهة النصرة، إضافةً إلى فصائل عدّةٍ تتبع مباشرةً للجيش السوريّ الحرّ المعارض..».

ووسطَ كلّ هذا الدمار والموت كانَ لا بدّ من حلٍّ ولو مؤقتٍ لوقفِ استنزافِ الدم السوريّ على الأرض السورية، فتقدّمت ما تسمّى (لجان المصالحة الوطنية) -وهي لجانٌ مركزيةٌ تتبع بشكلٍ مباشرٍ لوزارة المصالحة الوطنية في الحكومة السورية- بمشروع مصالحةٍ نجح في خلق أكثر من هدنةٍ ما يلبث أن ينقضها طيران النظام أو قذائف المعارضة، لتستعرَ نارُ الحربِ من جديد.

اليومُ الثاني والأربعون بدايةُ النهاية

وبعدَ كرٍّ وفرٍّ تمكّنت قوّات النظام -وتحديداً في اليوم الثاني والأربعين من المعركة- من إحرازِ تقدّمٍ ملموسٍ، فقد شهدَ هذا اليوم توغلاً كبيراً لجيش النظام في عمق الأحياء الجنوبية

للمدينة، والتي كانت حتى أمس تحتَ سيطرة جيش الإسلام وجبهة النصرة. وخلال ساعات الفجر الأولى تمكّن جيش النظام من التصدّي لأكبر عملية تسللٍ شهدتها المليحة من قبل المعارضة المسلحة، عندما أقدمت مجموعةٌ من أفراد كتائب المعارضة الموجودة في بلدة جسرين، وتعدادهم ٢٠٠، على التسلل نحو المدينة، ولدى محاولتهم الدخول من البوابة الشمالية قامت الطائرات الحربية بقصفهم، ما أدّى إلى مقتل وجرح عددٍ كبيرٍ منهم.

لتتوغّل قوّات النظام -بعدَ هذه العملية- في المليحة انطلاقاً من أربعة محاور، شبعا وجرمانا وطريقي دير العصافير والخيارة، الأمر الذي سبّب تسارع انهيار دفاعات مقاتلي المعارضة المسلحة، وانحسارهم إلى الأحياء الشمالية للمدينة. وخلال التوغّل دمّر جيش النظام عدّة أنفاقٍ كان مسلحو المعارضة قد حفروها في الأحياء الوسطى من المدينة. وعن هذا اليوم بالتحديد يروي (ط، أ)، وهو أحد أهالي المدينة، شهادته لفريق عمل مجلتنا، إذ قال:

«.. خلال هذا اليوم تحديداً استيقظت المدينة على وابلٍ من النيران لم تشهدهُ قط أيامَ الحربِ الفائتة، إذ سجلنا وقوع ما يقارب الـ٦٥٠ صاروخاً على أحيائها، كان أغلبها ينطلق من راجمات الصواريخ المتمركزة في محاذاة إدارة الدفاع الجويّ، إضافةً إلى قذائف الهاون والقصف الكثيف الذي قامت به طائرات النظام الحربية، إذ سجّلنا أيضاً أكثر من ١٥ غارةً متتاليةً كعملية تمشيطٍ تمهيديةٍ لدخول الجيش الذي استولى نهايةً على جميعِ الأحياءِ والطرقِ الجنوبية من المدينة..».

وكانَ لا بدّ لفريق مجلة «صـوَر» أن ينقل بأمانة وحيادٍ كاملين ما أدلى به (ط ، أ) عن معاناةِ أهالي البلدة إثرَ الحصار الخانق، إذ قال:

«.. لا أريد أن أقول بأن الجيش الحرّ عملَ على تجويعنا.. لكن ما أريد التصريح به هو أن جميع المعونات التي كانت تخصّص للأهالي، وخاصّةً الغذائية منها، كانت تذهب بمعظمها لمقاتلي المعارضة، مما عرّضنا كمدنيين لخطر الجوع، سيّما الأطـفـال.. وكلما واجهناهم (أقصد المعارضة المسلحة) بضرورة التوزيع العادل للأغذية، تـذرّعـوا بأولوية حاملي السلاح!!».

نهاية المعركة وليس الحرب

وأخيراً وليسَ آخراً، استطاع جيشُ النظام ومن والاه من مقاتلينَ أجانب، بعدَ ١٣٠ يوماً دامياً من حربٍ لا ترحم، أن يبسطَ سيطرته الكاملة على كافةِ أحياء المدينة وضواحيها، سيّما بعدَ أن دانت لهُ أحياؤها الجنوبية التي كانت تحت سيطرة جبهة النصرة وجيش الإسلام، ما فتحَ الطريقَ أمام جنده ليبسطوا سيطرتهم على أحيائها الشمالية، ومن ثمّ على كافة ترابها ومعاقلها.

مراسم زواجٍ وأعراسٌ بعيدةٌ عن التقاليد في حلب

ليليا نحاس

لم تمنع ظروف الحرب القاسية، التي يعيشها أهـالي مدينة حلب، الكثير من العائلات من إقامة حفلات الزفاف، ودعـوة الأقارب والأصدقاء لمشاركتهم مظاهر الفرح والاحتفال علناً.

تقيم عائلة أبو أحمد علواني حفلَ زفافٍ لابنها الأكبر، في إحدى صالات الأفراح الكبيرة داخل مدينة حلب. ويلفت أبو أحمد، والدُ العريس، إلى أنَّ «معظم الناس عادوا مؤخراً لإقامة الحفلات، بعدما اقتصرت خلال السنتين الماضيتين على احتفالٍ صغيرٍ صامت، يجمع عائلتيّ العروسين، ويُجرى في منزل أحدهما، دون أيّة مظاهرَ للفرح، احتراماً للجوِّ الاجتماعيِّ العامِّ الذي تملؤه المآسي والأحـزان». ويعتبر أبو أحمد العودة إلى إقامة احتفالات الزفاف «تأقلماً مع ظروف حياة الحرب، فالناس اليوم بحاجةٍ إلى التفاؤل والفرح أكثر من السابق».

تبدأ حفلات الزفاف في حلب الآن مع حلول الظهيرة، وتنتهي مع حلول المساء. والغرض من هذا، كما يوضح مدير إحدى صالات الأفراح، الأستاذ عدنان غالب، هو «تمكّن جميع المدعوّين من حضور الحفل، بسبب خطورة التنقل ليلاً في العديد من أحياء حلب». ويلفت غالب إلى أن هذا الموعد «مخالفٌ لما اعتاد عليه أهالي حلب قبل ثلاث سنوات، عندما كانت الحفلة تبدأ بعد منتصف الليل، وتنتهي مع حلولِ الصباح».

ويُلاحَظُ غياب العريس عن معظم حفلات الزفاف التي تقام حالياً. والسبب، كما توضح نغم علواني، أخت العريس، أن الكثير من الشبّان يقيمون خارج البلاد. وتذكر أن أخاها لم يتمكّن من حضور زفافه. وهو حال الكثيرين ممن أنهوا دراستهم الجامعية، وتوجّهوا إلى الخارج طلباً للعمل، وهرباً من أداء خدمة العلم. أما حفلة الزفاف فتُجرى تلبيةً لرغبة العروس، ويحضرها أقارب وأصدقاء الطرفين، فيما ينتظر العريس عروسه لتأتي إليه حيث يقيم.

وتعرب حلا، وهي العروس، عن استيائها لغيابِ زوجها عن حفل الزفاف، واضطرارها إلى الابتعاد عن أهلها، لتستطيع بناء عائلةٍ جديدة في ظـروفٍ طبيعية. لكنها تؤكد سعادتها بتحقيق حلمها بإقامة حفل زفاف، رغم كل الظروف الصعبة، وهو ما لم يُتح للكثيرات من صديقاتها.

لم يقتصر غياب العريس على حفل الزفاف، فمعظم خطوات الزواج باتت تتمّ عن بعد. سلمى، كالكثير من الفتيات في حلب، وجدت في وسائل التواصل الاجتماعيّ حلاً وحيداً للتعرّف على خطيبها، وتقديمه إلى عائلتها.

وعن تجربتها بالارتباط عن بعد تقول: «تقدّمتْ أم خالد لخطبتي، وعرضتْ عليّ التعرف على ابنها عبر الإنترنت. تمكّنتُ، أنا وعائلتي، من التحدّث مع العريس عبر السكايب. وكان هذا كافياً للاتفاق على كلّ شيء».

فرضت ظروف حياة الحرب طابعاً جديداً للأعراس الحلبية، واضطرّ الأهالي إلى التخلي عن العديد من العادات والتقاليد المرتبطة بمراسم الـزواج، كإطلاق النار ابتهاجاً خلال الأفراح، وإقامة عراضة شعبيّة لزفّ العروسين، تتخللها مبارزةٌ استعراضيةٌ بالسيوف.

تقول الحاجّة أم رامي من حلب :»التزمت العائلات الحلبية المعروفة، وخصوصاً سكّان أحياء حلب القديمة، بالتقيّد بالأعراف والتقاليد الحلبية. وأهمّها اصطحاب (جاهة) من رجال الحيّ وكبار التجّار لطلب يد العروس، وإجراء (التلبيسة) في حمّام السوق، وإقامة حفلِ زفافٍ للنساء وآخر للرجال، إضافةً إلى احتفالات المباركة التي تتمّ بعد الزواج». وترى أم رامي أن اتّباع هذه الأعراف في الوقت الحاضر بات «شبه مستحيل».

وتعدّ تكاليف الزواج في الوقت الراهن أقلّ من السابق. إذ كان العريس، سابقاً، مسؤولاً عن معظم التكاليف وفقاً للتقاليد الحلبية، كتقديم المهر والهدايا خلال الخطوبة، وشراء البيت والذهب، إضافةً إلى تكاليف حفلة الزفاف وشهر العسل. وبسبب ظروف الحياة الصعبة، يتغاضى أهل العروس اليوم عن معظم هذه الأمور.

يقول العمّ صـادق، والـد العروس سلمى: «تقدّم خاطب ابنتي بمحبسٍ ذهبيٍّ لا أكثر. خالد (العريس) ذو أخلاقٍ حسنة، ويملك عملاً ليُعيل عائلته. وهذا كافٍ، بالنسبة إليّ، لأبارك زواجه من ابنتي».

عدسة: دليل سليمان - الحسكة

عدسة: فؤاد بصبوص - إدلب

عدسة: محمد عبد الله - ريف حلب

عدسة: أنس الخولي - ريف دمشق/ الغوطة الشرقية

الاتصالات في ظل الحرب، الشرايين المقطوعة بين السوريين

سيرياتل وإم تي إن ترفعان أجور المكالمات الخليوية

أحمد العلي

وسائل الاتصال الجديدة تنتشر في سوريا رغم الدمار والرقابة

محمد همام زيادة

الإنترنت في سوريا، سوءٌ في الخدمات وطرقٌ مبتكرةٌ للتشغيل

جورج.ك.ميالة

وسط سخط المؤيّدين وسخرية المعارضين

سيريـاتل وإم تـي إن تـرفعان أجور المكالمات الخليوية

أحمد العلي

أعلنت حكومة النظام عن رفع أجور المكالمات الخليوية، وأضافت أنّ هذا القرار سيتمّ تطبيقه منذ بداية شهر نيسان.

وأوضح القرار أن سعر المكالمة للدقيقة الواحدة من خليويٍّ إلى آخر للخطوط لاحقة الدفع ومسبقة الدفع قد ارتفع من ٦,٥ إلى ٩,٥ ليرة سورية، وارتفع من خليويٍّ إلى هاتفٍ أرضيٍّ من ٩,٥ إلى ١٢ ليرة، أيّ أن الزيادة وصلت إلى نحو ٣٠٪. كما ارتفعت أجور خدمة الإنترنت على الهواتف الخلوية ليصبح سعر ١ ميجا بايت ٦ ليرات سورية.

وبرّر وزير الاتصالات والتقانة في حكومة النظام، محمد غازي الجلالي، الارتفاع الأخير بأنّ الشركتين تستثمران حديثاً في مجال مشاريع الطاقة المتجدّدة، إضافةً إلى تعرّض جزءٍ كبيرٍ من شبكتيهما للتخريب نتيجة الأعمال التخريبية. كما أضاف أن نفقات الشركتين بالقطع الأجنبيّ (الدولار) والأرباح بالليرة السورية، ما جعل الموازنة بين النفقات والإيرادات صعبةً، في ظلّ عدم ثبات سعر صرف الليرة السورية.

ولقي القرار سخريةً كبيرةً من الشارع السوريّ على اختلاف شرائحه، في ظلّ انقطاع خدمات الاتصالات الخليوية والأرضية في الكثير من مناطق سوريا المنتفضة في وجه النظام.

يقول محمد رحمون، من منطقة خان شيخون، لـ«صوَر»: «النظام يحاول قطع الهواء عنا، حرمنا من كلّ شيءٍ منذ تحرير مدينتنا. ارتفاع أسعار الاتصالات أو انخفاضها لا يعنيني أبداً، ربما يهمّ من يسكن في مناطق النظام فقط.»

فيما يقول عبود محمد، المهندس السابق في وزارة الاتصالات، في حديثٍ مع مجلة «صوَر»، إن القرار «مجحفٌ جداً». ويضيف: «أغلب السوريين اليوم بالكاد يؤمّنون قوت يومهم، كيف لهم أن يدفعوا كلّ هذه النفقات؟».

ويتهم محمد النظام بأنه: «يسعى إلى خلق موارد ماليةٍ من جيوب المواطنين لتمويل حربه على السوريين.»

ويضيف: «من المعروف أن رامي مخلوف صاحب شركة سيرياتل ممولٌ لكثيرٍ من ميليشيات الشبّيحة، وأيّة زيادةٍ في أرباحه هي زيادةٌ في تمويل هذه الميليشيات التي باتت تحكم سوريا».

ويردف قائلاً: «المثير للضحك هو الدفاع الكبير الذي شنّه وزير الاتصالات عن الشركتين في وسائل الإعلام، في حين أنه يجب أن يكون إلى جانب مصلحة المواطنين في وجه الشركات الخاصّة، كما في كلّ دول العالم. هذا الموضوع يؤكّد أنّ سوريا تُحكم اقتصادياً من قبل عصابةٍ وليس نظام.»

وظهرت لدى مؤيدي النظام على صفحات مواقع التواصل الاجتماعيّ حالةٌ من الغضب العارم، إذ أطلقوا حملةً لمقاطعة الشركتين. وتراوحت التعليقات على الحملة بين السلبيّ والإيجابيّ، فقد اتهم أحدهم الداعين إلى المقاطعة: «بالتآمر على سوريا، لأن ارتفاع الأسعار يضيف أموالاً لخزينة الجيش الذي يحارب الإرهابيين». في حين رأت سيدةٌ تدعى نسرين أن لا فائدة من المقاطعة، وعلّقت بقولها: «يلّي بيجرّب المجرّب عقلو مخرّب». وأضافت: «قاطعنا الشركتين عدّة مرّاتٍ في حملاتٍ سابقةٍ ولم نستفد أيّ شيء». في حين رأى آخرون أن المقاطعة المستمرّة والمنظّمة ستجبر الحكومة على العدول عن قرارها.

يذكر أن هذا الارتفاع هو الثاني من نوعه خلال عامين، فقد صدر قرارٌ برفع تكلفة الاتصالات الخليوية في آب من العام ٢٠١٣. ويقدّر مراقبون قيمة الارتفاع الإجماليّ منذ عام ٢٠١٢ بنحو ٥٠٪.

بالتوازي مع ذلك، يقدّر خبراء اقتصاديون أنّ الارتفاع الأخير في كلفة الاتصالات سيزيد من إيرادات الشركتين بحدود ٢٠ مليار ليرةٍ سوريةٍ كحدٍّ أدنى، تتقاسمها حكومة النظام وشركتا «سيريا تل» و«إم تي إن»، والتي تعود ملكيتها، بنسبةٍ كبيرة، لعائلة ميقاتي اللبنانية التي منها رئيس الوزراء الأسبق نجيب ميقاتي. وكان بعض الخبراء قدّروا، في وقتٍ سابقٍ، متوسّط الدخل الشهريّ لرامي مخلوف، ابن خال رئيس النظام السوريّ بشار الأسد، ومالك شركة «سيريا تل»، بحوالي ٢,٥ مليون دولار.

وسائل الاتصال الجديدة تنتشر في سوريا رغم الدمار والرقابة

محمد همام زيادة

يعيش أهالي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة بعيداً عن الاتصالات منذ نحو عامين، فخدمات الهاتف الأرضيّ والخليويّ والإنترنت مقطوعةٌ في أغلب مناطقهم. ومع خروج أية منطقة في سوريا عن سيطرة النظام، تتحوّل الاتصالات إلى سلاح ووسيلة ضغط على السكان المنتفضين في وجهه، يفاوضهم عليها لتحقيق مكاسب إعلاميةٍ وعسكرية.

يقول الناشط معتز حمودة، عضو مجلس حيّ سيف الدولة بحلب، لمجلة «صوَر»: «منذ تحرير حيّ صلاح الدين لا يوجد أيّ نوع من اتصالات الخليوي، والاتصالات الأرضية مقطوعةٌ منذ أكثر من عام، عدا خطوط حلب القديمة التي تعمل ضمن المنطقة فقط، ولا نستطيع من خلالها التواصل مع باقي أحياء المدينة.»

ويضيف: «أحياناً نستطيع التقاط شبكة الإنترنت (٣ جي) على الأجهزة الخليوية من أبراج الاتصالات المجاورة لنا في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، ولكن سرعتها بطيئة، بالكاد أستطيع فتح صفحتي الشخصية على موقع فيسبوك.»

واستعاض نشطاء المدينة عن شبكة الإنترنت الحكومية بما يعرف بـ«الإنترنت الفضائيّ». وانتشر هذا النوع من الأجهزة في مقرّات قوّات المعارضة والمشافي الميدانية وغيرها من المقرّات الخدمية التابعة للمجلس المحليّ، إضافةً إلى بعض المقاهي العامة التي تمّ افتتاحها.

ويشتكي السكان من غلاء كلفة هذا النوع من الاتصالات، إذ يقول حمودة لمجلة «صوَر»: «أشتري كلّ ١٠٠ ميغا بمئة ليرةٍ سورية، تكفيني للاتصال حوالي نصف ساعة عبر تطبيق الفايبر.»

بالتوازي مع غياب شبكات الهاتف النقال الحكومية، استعمل سكان المناطق الحدودية في شمال سوريا، كحلب وإدلب واللاذقية والحسكة، شبكات الهاتف التركية، (كما استعمل سكان الجنوب السوريّ الخطوط الأردنية)، فأصبحت محلات بيع خطوط الجوّالات التركية وباقات الإنترنيت منتشرةً بكثرةٍ على حساب تراجع الخطوط السورية، وتحوّلت إلى مصدر عيشٍ للكثيرين، في ظلّ الإقبال الكبير عليها نتيجة تشرّد العائلات في مخيّمات ودول اللجوء.

تروي أم صلاح، الأم السبعينية من تل رفعت بريف حلب الشماليّ: «لديّ ٥ أولاد؛ اثنان منهم مع لواء التوحيد، وواحدٌ يسكن بقربي، والباقيان في تركيا. يجب أن أطمئنّ على الخمسة يومياً عبر الفايبر والسكايب. هذا شيءٌ مكلفٌ، لكنني مضطرّة.» وتضيف بحسرةٍ ولهجةٍ عامية: «يا ابني، الله يلعن يلّي بَعَّد ولادي الخمسة عنّي. كانوا كلّن حواليّ، حنين عليّ. هلأ صار كلّ واحد منّن مشرّد بمكان.»

تعدّ كلفة الإنترنت التركيّ على الجوّالات مساويةً لأجهزة الإنترنت الفضائيّ، لكنها أفضل لأنها ترافق المواطن أينما سافر.

تقول أم صلاح لـ«صوَر»: «في أوّل الثورة ركّب أولادي جهاز إنترنت فضائيّ، وكانوا يدفعون حوالي ألف دولار شهرياً. ولكن القصف المتواصل للقرية جعلنا نخرج إلى المزارع صباحاً ونعود ليلاً للنوم في بيتنا، ما جعلنا نستخدم الخطوط التركية ونلغي الإنترنت الفضائيّ.»

فيما يتحدث الناشط الإعلاميّ سامح الحلبي لـ«صوَر» قائلاً: «أنا بحاجةٍ إلى الإنترنت الفضائيّ وإلى الخطّ التركيّ؛ الأوّل أحتاجه لرفع الصور ومقاطع الفيديو التي أصوّرها، والثاني يجب أن يرافقني في جولاتي الميدانية على الجبهات».

ويضيف: «أدفع نصف ما أجنيه للاتصالات؛ تكلف الـ٥ غيغا على الهواتف

التركية حوالي ٥٠٠٠ ليرةٍ سورية، وأدفع مع رفاقي ٢٠٠ دولارٍ لقاء الاشتراك بالإنترنت الفضائيّ».

مناطق سيطرة داعش

بعد انقطاع كلّ أشكال الاتصالات عن غالبية المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ونتيجة بُعد هذه المناطق عن الحدود مع دول الجوار؛ حُرمت من استخدام الاتصالات التركية والعراقية، وانتشرت فيها شبكات الإنترنت الفضائيّ بكثرة، حتى وصل تعدادها إلى المئات في محافظة الرقة. ويفرض تنظيم داعش رقابةً مشدّدةً على مستخدمي الإنترنت في مناطق سيطرته. نبيل، من ريف دير الـزور، يروي لـ«صوَر»: «ركّبت جهاز إنترنت فضائيّ في مكان عملي، واعتاد بعض المراهقين الجلوس أمام دكاني على الرصيف واستخدام الشبكة على جوّالاتهم. ذات مرّةٍ أتت دوريةٌ لداعش وقامت بتفتيش جوّالاتهم فوجدت على أحدها صورةً للمغنية نانسي عجرم، فقامت بجلد صاحب الجوّال عشرين جلدةً على مرأى الجميع أمام المحلّ.»

ويضيف: «بعد هذا الموقف قرّرت عدم فتح الإنترنت من المحلّ، وغيّرت اسمي على الفيس بوك، خشية مداهمة داعش لمحلي.»

«لا يكاد يخلو حيٌّ في الرقة من هذه الأجهزة»، يقول الناشط الإعلاميّ محمد مصارع للمجلة. ويضيف: «بعد حرمان المدينة من الكهرباء والتلفاز، أصبح الإنترنت الوسيلة الوحيدة المتاحة للاطلاع على أخبار سوريا ولتواصل السكان مع أهاليهم المشرّدين في سوريا والعالم.»

تختلف أسعار هذه الشبكات حسب النوع والسرعة وحجم الباقة. ومعظمها يتمّ شراؤه من تركيا، وتُدفع قيمته بالدولار أو بالليرة التركية.

يقول مصارع للمجلة: «هناك عدّة أنواعٍ من الأجهزة، كـ«تو واي» الذي يبلغ ثمن جهازٍ بثّه (الراوتر) مع الاشتراك الشهريّ حوالي ألف دولار، وهناك «هيوز» الـذي يبلغ سعره واشتراكه الشهريّ نحو ألفي دولار، ويأتي غلاؤه بسبب سرعته العالية وباقته المفتوحة.»

وصلت هذه الأجهزة إلى البيوت السكنية، إذ يقوم مستثمرٌ بشراء هذا الجهاز، بالإضافة إلى عددٍ من أجهزة تقوية البثّ لتصل إلى البيوت، ويشترك السكان بباقاتٍ محدّدةٍ لقاء دفع اشتراكٍ دوريٍّ ثابتٍ، أو يشترون كلّ ١ ميغا بايت مقابل ٢-٣ ليرات سورية.

يقول مصارع: «رغم غلاء هذه التسعيرة، فإن حـوالي ٨٠٪ من أهـالي المدينة يستخدمونها، وخصوصاً لاستخدام التطبيقات كالفايبر وواتس آب وفيس بوك.»

كما تنتشر مقاهي الإنترنت العاملة بنفس الطريقة بأعدادٍ كبيرةٍ في الرقة وريفها. وهناك عدّة مقاهٍ مخصّصةٌ للسيدات تتركّز بالقرب من مناطق سكن المقاتلين المهاجرين من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، تعود ملكيتها لمستثمرين من الأهـالي وتديرها سيداتٌ من المدينة.

تقول الناشطة (سنا.غ): «غالبية مرتادات هذه المقاهي من زوجات المقاتلين الأجانب. وعندما تدخل إليها تسمع لغاتٍ كثيرةً كالفرنسية والإنكليزية والروسية، وأحياناً تسمع لغاتٍ لا تعرفها.»

وتضيف: «ترتادها أيضاً زوجـات المناصرين لداعش من أبناء الرقة. وهؤلاء خطيراتٌ يراقبن جميع الداخلات للمكان، لأنهنّ في الغالب يعملن كمخبراتٍ للتنظيم.»

وتشرح سنا: «رغم أنّ هذه الأمكنة مخصّصةٌ للنساء فهي غير آمنةٍ عن دخول عناصر تنظيم داعش. فكثيراً ما تدخل دوريةٌ منهم يطلبون الوقوف فـوراً وتـرك الكمبيوتر ثم يقومون بتفحّص ما كانت المرتادات تستعرضه.»

وتعقّب سنا: «أيام سيطرة النظام على المدينة كنا نخاف من وشاية أصحاب مقاهي الإنترنت علينا، واليوم نعيش الرعب نفسه ولكن بشكلٍ أكبر في ظلّ حالات الجلد والإعدام التي انتشرت مؤخراً لأسبابٍ بسيطة، إذ تتراوح عقوبة أيّ شابٍّ يُلقى القبضُ عليه وبحوزته صورةٌ لمطربةٍ أو لفتاةٍ غير محجبةٍ من الجلد إلى السجن لعشرة أيام، أما من يثبت أنه يعمل كناشطٍ إعلاميٍّ مع جهاتٍ خارجيةٍ، أو يعطي معلوماتٍ أمنيةً عن التنظيم في هذه المقاهي، فتصل عقوبته إلى الإعدام في الساحات العامة».

الإنترنت في سوريا، سوءٌ في الخدمات وطرقٌ مبتكرةٌ للتشغيل

جورج.ك.ميالة

يعاني السوريون في مناطق سيطرة النظام من سوء خدمات الإنترنيت (ADSL). واعتاد سكان المحافظات السورية، منذ أكثر من ثلاثة أعوام، على انقطاع الخدمة لأسبابٍ متنوّعة. وبسبب انقطاع الإنترنيت تعطلتْ الكثير من الخدمات في المدن السورية، كالبنوك والجامعات والمراسلات الحكومية الإلكترونية، إضافةً إلى تأخر رواتب الموظفين الحكوميين.

يقول أحد طلاب الجامعة الافتراضية السورية، والتي تعتمد في طريقة تدريسها على التواصل عبر الإنترنيت: «الشبكة مقطوعةٌ في حلب منذ عشرة أيام، وعندما تراجع مديرية الاتصالات لا يعطونك أيّ جوابٍ مقنع.»

ويضيف: «تسبّبت هذه الحالة في غيابي عن أكثر من عشر محاضراتٍ، كما تأخرت عن مناقشة حلقة بحث. كلّ ذلك يذهب من حسابنا نحن. ولا أحد يستطيع أن يتدخل في الموضوع، حتى رئيس الجامعة أو وزير التعليم العالي، القرار أمنيٌّ بامتياز.»

وبالتوازي مع الظروف الحالية، يتفنّن السوريون في إيجاد حلولٍ لتشغيل الإنترنيت في ظلّ انقطاع الكهرباء، إذ انتشرت بطارياتٌ صغيرةٌ لتشغيل الراوتر (جهاز الإرسال).

يقول أبو رامي، عامل الكهرباء، لـ«صوَر»: «طوّرتُ بطاريةً صغيرةً تشحن لمدّة ٤ ساعاتٍ وتشغّل الراوتر لمدّة ٨ ساعات، وأضفتُ إليها حبلاً من الأضواء (اللدّات)، التي تستهلك كهرباء قليلة، من أجل أن تعطي بعض الضوء للسوريين ليلاً.»

ويضيف أبو رامي: «كان ثمن البطارية قبل عام حوالي ٢٥٠٠ ليرةٍ سورية. أما اليوم، نتيجة الطلب المتزايد عليها، فقد ارتفع سعرها ليتعدّى ٥ آلاف ليرة.»

تقول إحدى السيدات من سكان مساكن برزة في العاصمة دمشق: «تأتي الكهرباء يومياً لمدة ٦ ساعات. فور قدومها تسرع بناتي الثلاث إلى شحن بطارية الراوتر، إضافةً إلى شحن جوّالاتهن. الإنترنيت وألعاب الموبايل وسيلة التسلية الوحيدة المتاحة، بعد ارتفاع أسعار المقاهي وأماكن الترفيه.»

وشهدت سوريا ارتفاعاً ملحوظاً في تسعيرة الاشتراك بالإنترنيت في نهاية الربع الأخير من العام ٢٠١٤، بنسبةٍ قاربت ٦٠٪، ما سبّب موجة استياءٍ شعبيةً وقتها، نتيجة سوء الخدمة وانقطاع الكهرباء المتواصل.

يقول (ع. م)، المهندس السابق في وزارة الاتصالات والتقانة، لمجلة «صوَر»: «حكومة النظام ترفع تسعيرة الاتصالات دائماً، والخدمة في تراجع، كما أنها معدومةٌ في الكثير من مناطق سوريا. إذا كانت الكلفة التأسيسية لمشاريع الاتصالات ثابتة، لماذا ترفع الحكومة التسعيرة بشكلٍ دائم؟.»

ويضيف: «الهدف الوحيد للنظام هو زيادة عائدات خزينته بعد توقف عجلة الاقتصاد في البلد، وكلّ ذلك من جيب المواطن. يقبض الموظف السوريّ راتبه في أوّل الشهر ويدفعه خلال أيامٍ لسداد فواتير الإنترنيت والكهرباء والمياه وثمن لقمة الخبز لأطفاله.»

وكانت منظمة كوريا للسياحة، بالتعاون مع المركز الألمانيّ «ستاتيستا»، قد أصدرت تقريراً جاء فيه أنّ سوريا تأتي في المرتبة ١٨٥ عالمياً و١٦ عربياً في سرعة الإنترنيت، التي تقدّر فيها بـ١,٥ ميغابايت في الثانية، وتفوّقت عليها كلٌّ من ليبيا والسودان ومصر والعراق. في حين تأتي كوريا الجنوبية في المرتبة الأولى بمتوسّط سرعة ٢٤,٦ ميغابايت في الثانية، أي ما يعادل ٥,٦ مرّة متوسّط السرعة العالمية، تلتها هونغ كونغ ثم اليابان وسويسرا والسويد وهولندا وإيرلندا ولاتفيا وجمهورية التشيك. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً، بمتوسّط سرعة ٢٤,٦ ميغابايت في الثانية، والمرتبة ٣٤ عالمياً.

وتقدّر أرقامٌ صادرةٌ عن حكومة النظام حجم الأضرار التي طالت شبكة الاتصالات الحكومية بـ٣٤ مليار ليرةٍ سورية، غير أن خبراء اقتصاديين يتوقعون أن الأضرار أكبر من ذلك في ضوء صعوبة وصول فرق التقييم إلى أغلب مناطق سوريا.

بالأرقام... كلّ شيء عن خسائر الاقتصاد السوريّ منذ بداية الحرب
أكبر الخسائر تطال التجارة، تليها الصناعة فالسياحة

رغد البني

- خسائر قطّاع التجارة تصل إلى ٧٥٠ مليار ليرة
- أضرار الصناعة السورية تتعدّى ٣٣٦ مليار ليرة
- خسائر السياحة السنوية تصل إلى ٣٣٠ مليار ليرة
- أضرار النقل تزيد عن مليار دولار
- انعدام الأمن الغذائيّ في المناطق الفقيرة والمحاصرة ومناطق النزاع
- تتسبّب الكهرباء بأضرارٍ في اقتصادنا تزيد عن ٢ مليار ليرة
- تصل أضرار القطّاع النفطيّ إلى ٢٧ مليار ليرة
- الليرة السورية تخسر ٨٢٪ من قيمتها
- طالاس: تكلفة إعادة الإعمار لا تقلّ عن ٢٥٠ مليار ليرة

عاد اقتصادنا إلى العهد العثمانيّ؛ هذه خلاصة ما توصل إليه الباحث الاقتصاديّ سمير سعيفان حينما أعلن عجزه عن إيجاد كلماتٍ تصف واقع الاقتصاد السوريّ اليوم. فيما تخوّف رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا، أسامة القاضي، من تعليق شهادة وفاة الاقتصاد السوريّ نهاية ٢٠١٥ إذا استمرّت الحرب. وبـدوره، سمّى المركز السوريّ لبحوث السياسات ما يحدث بـ»اقتصاد العنف»، فيما تسمّيه حكومة وائل الحلقي بـ»اقتصاد الحرب».

وربما هناك أسبابٌ عديدةٌ وراء تضارب التسميات، أهمها تضاربٌ آخر في تقدير الخسائر والأرقام، فحكومة الحلقي تؤكد بأن الخسائر تقارب ٣٢ مليار دولار، ويقدّرها المركز السوريّ لبحوث السياسات بـ٢٠٠ مليار دولار، أما الإحصائية الأكبر فتتبناها مجموعة عمل اقتصاد سوريا وتصل إلى ٣٠٠ مليار دولار. وإن كان وراء تضارب الأرقام أهدافٌ سياسيةٌ -كما يتهم كلّ فريقٍ الآخر- فإنه مما لا شك فيه أن دولاب الخسائر يمشي.. وأن وراء كلّ هاوٍن وقذيفةٍ خسائر بآلاف الليرات السورية على أقلّ تقدير، فكيف يكون الحال ببلدٍ صار عالي اقتصاده سافله..

التجارة

واجه قطّاع التجارة الكثير من العقبات منذ بداية الأزمة ولا زالت، انعكست أولى آثارها السلبية على السوق على شكل ارتفاع أسعارٍ بمعدّلٍ تجاوز خمس مرّاتٍ في المحافظات الآمنة أو شبة الآمنة، وبمعدّل ٥٠ ضعفاً في المناطق المحاصرة. وأوّل ما تأثر به قطّاع التجارة هو العقوبات التي فُرضت على عددٍ من رجال الأعمال ممن كانوا يرفدون السوق بكمياتٍ هائلةٍ من البضائع، عدا عن العقوبات المفروضة على الحركة التجارية الخاصّة بالمؤسّسات الحكومية.

وتأثر قطّاع التجارة غالباً بصعوباتٍ تتعلق بالتحويلات المالية، فالعقوبات منعت التعامل مع رجال أعمالٍ سوريين وتحويل الأموال إلى سوريا، وصار التجّار يبتكرون أساليب جديدةً مكلفةً للتحويل وفتح الاعتمادات المصرفية بأساليب ملتوية. كما كان لارتفاع سعر الصرف أثره السلبيّ على قطّاع التجارة، رغم استفادة فئاتٍ تجاريةٍ منه.

وزادت الإجراءات الحكومية من تعقيدات قطّاع التجارة، فجاء التوجّه الرسميّ بترشيد الاستيراد، وهو توجّهٌ يرى مراقبون أنه جيدٌ لو طُبّق كما يجب، ويعني السماح باستيراد المواد الأولية والأساسية بالدرجة الأولى، ثم يتبعها استيراد مواد أخرى. لكن الذي حدث أن وزارة الاقتصاد في دمشق قلما منعت دخول بضاعةٍ إلى سوريا، فصارت تسمح بجميع المواد تحت شعار ترشيد الاستيراد.. أما المواد التي تمنعها فتدخل بطرقٍ ملتوية، وهذا ما يفسّر أن السوق السورية لم تفتقد إلى الكماليات أيضاً. ويسوق رئيس غرفة تجارة دمشق، غسان القلاع، عقباتٍ أخرى وقفت في وجه التجارة السورية؛ منها الاعتداءات المتكرّرة على المستودعات، ومخاطر الطريق من موانئ الوصول إلى أماكن الاستهلاك.

فيما لخّص تقرير المركز السوريّ لبحوث السياسات مصاعب قطّاع التجارة بعدّة أمورٍ منها القيود المفروضة على النقل والعمليات المالية،

وندرة السلع ولا سيما في المناطق المحاصرة، وضعف القوّة الشرائية. وزاد من التدهور الانتشار الكبير لاقتصاديات العنف، مع لجوء التجار إلى ممارسة الاحتكار في الأسواق من خلال العنف والتهريب والسرقة. وأكد التقرير أن قطّاع التجارة تصدّر قائمة الخسائر التي مني بها قطّاع الأعمال السوريّ خلال سنوات الأزمة، ووصلت قيمة خسارته إلى ما يقارب ٧٥٠ مليار ليرة.

الصناعة

أدّى طول أمد النزاع المسلح في سوريا إلى عمليات إغلاقٍ وإفلاسٍ على نطاقٍ واسع، مترافقةً مع تخريبٍ كبيرٍ طال الشركات والبنية التحتية نتيجةً تنامي أعمال النهب والسلب، فضلاً عن عمليات الهروب والفرار التي حصلت في أوساط القوى العاملة والماهرة خلال عام ٢٠١٤.

ولكن، رغم ذلك يشير المركز السوريّ لبحوث السياسات إلى تحسّنٍ طال قطّاع الصناعة التحويلية العام الماضي، إذ تقول التقديرات إن معدّل نموّ هذا القطّاع وصل إلى ١٦٪ في ٢٠١٤. ويعزى هذا التحسّن، حسب تقرير المركز، إلى قدرة العديد من أصحاب الأعمال على التكيّف مع ظروف الأزمة، وتراجع مستويات العنف وحجم العمليات العسكرية في بعض المناطق.

وفي العام ٢٠١٤ أيضاً استأنفت مصانع عديدةٌ عملها في المدينة الصناعية في عدرا بريف دمشق، إذ بلغ عدد المعامل المشتغلة فيها نحو ٩٠٦ معامل في منتصف عام ٢٠١٤، وتمّت إعادة افتتاح ١١٠ مؤسّساتٍ في القلمون، كما عاد النشاط إلى مدينة حسياء الصناعية في حمص، وعاود حوالي ١٢٠ مشروعاً صناعياً أعمالهم في المدينة الصناعية في الشيخ نجار في حلب.

ووفق إحصائية وزارة الصناعة السورية فإن قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالصناعة السورية، بشقّيها العامّ والخاصّ، منذ بداية الأزمة ولغاية تشرين الأول الماضي؛ بلغت ٣٣٦ مليار ليرة حسب البيانات المتوافرة.

وفي تقريرٍ أعدّه المنتدى الاقتصاديّ السوريّ حول واقع المصانع الصغيرة التي لا زالت تعمل في محافظة حلب، تبيّن أن نسبة المصانع التي أكّد أصحابها توافر العمالة فيها تقارب ٩٦٪، لأن هناك نسبةً كبيرةً من السكان لم تهاجر من هذه المناطق. وأشار التقرير إلى أن نسبة المصانع التي أكّد أصحابها توافر المواد الأوّلية فيها تقارب ٨٠٪، وذلك عن طريق الاستيراد من تركيا، لأن هذه المنطقة مفتوحةٌ على السوق التركية. أما بالنسبة إلى الطلب على إنتاج المصانع فهناك طلبٌ تجاوز ٩٧٪ حسب التقرير.

السياحة

بغضّ النظر عما شهدته التكية السليمانية في دمشق قبل أيام، من زيارة وفد فرنسيٍّ إليها صنّفته وزارة السياحة ضمن عداد السوّاح؛ فإن الذي لا يمكن إنكاره هو أن قطّاع السياحة يعدّ في حالة انهيارٍ حالياً. ويقدّر أنه سجّل تراجعاً إضافياً بنسبة ٥١٪ في ٢٠١٤، حسب تقرير الاغتراب والعنف. وما زالت بعض فنادق الخمس نجوم قيد التشغيل في دمشق نتيجة الحجوزات التي تتلقاها من المنظمات الدولية، أما الفنادق الصغيرة فلا تزال قادرةً على الاستمرار نتيجة تأجير غرفها للنازحين المقتدرين نسبياً، الذين لجؤوا إلى دمشق من مناطق أخرى.

فيما قدّرت وزارة السياحة السورية، في تقريرها الأخير، جملة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تعرّض لها القطّاع السياحيّ خلال الأزمة التي تمرّ بها البلاد بما بين ٣٠٠ إلى ٣٣٠ مليار ليرة سنوياً.

قطّاع النقل

وعن قطّاع النقل، فإن مجموعة عمل اقتصاد سوريا تبيّن، في دراسة بشأن قطّاع النقل والمواصلات، أن إجمالي أضرار قطّاع النقل السوريّ بسبب الأزمة الحالية بلغ نحو ١,٤٣٧ مليار دولار.

وتتحدّث المجموعة عن أن قطّاع الموانئ لم يصب بضررٍ، بسبب سيطرة النظام عليه، كميناء طرطوس الذي يستخدم في الغالب لشحن الفوسفات، ويستخدم ميناء اللاذقية للحاويات، وميناء بانياس لنقل البترول.

وعن النقل السككيّ أشارت وزارة النقل في حكومة وائل الحلقي إلى انخفاضٍ كبيرٍ في مؤشر كمية البضائع المنقولة عبر السكك الحديدية السورية، إذ لم تحدث أية عمليات نقل بضائع إلى خارج القطر، وتوقف العمل بالخط الحديديّ الحجازيّ كلياً.

وفي القطّاع الجوّي بيّنت وزارة النقل أن حركة الطيران الداخليّ على متن طائرات مؤسّسة الطيران العربية السورية نشطت، وخاصّةً في العام ٢٠١٢، لتحقق نسبةً تجاوزت ٤ أضعافٍ مقارنةً بعام ٢٠١٠.

أما الطيران الخارجيّ فقد انخفض نسبياً في عام ٢٠١٣، مقارنةً مع عام ٢٠١٠، وانخفض مؤشر عدد الركاب إلى النصف في عام ٢٠١٣. علماً أن مؤسسة الطيران العربية السورية أصبحت تستحوذ على معظم حركة المسافرين القادمين والمغادرين في القطر، نظراً لتوقف معظم شركات الطيران العربية والدولية عن العمل في السنوات الثلاث الماضية.

وبالنسبة إلى القطّاع البحريّ يشير تقرير الوزارة إلى انخفاض عدد البواخر التي أمّت المرافئ السورية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بنسبة ٦٢٪ عن العام ٢٠١٠. وبطبيعة الحال فحركة الاستيراد هي الكتلة الأكبر من حيث إجمالي البضائع المنقولة مقارنةً بحركة التصدير.

الزراعة

أدّى هذا القطّاع أثناء الأزمة دوراً مهماً للغاية في المحافظة على الحدّ الأدنى من معيشة مئات آلاف الأسر التي تعتمد اقتصادياً على القطّاع الزراعيّ. ورغم التقلبات الموسمية الكبيرة التي تتصف بها الزراعة في سوريا، واعتمادها على الظروف المناخية؛ إلا أنها ضمنت، حسب تقرير الاغتراب والعنف، نوعاً من استدامة الأمن الغذائيّ.

وفي الأزمة شهد الإنتاج الزراعيّ تدهوراً بشقّيه النباتيّ والحيوانيّ. وتراجع الناتج المحليّ للزراعة بنسبة ١٥٪ في العام ٢٠١٤، مقارنةً بعام ٢٠١٣. ويعزى ٨٠٪ من هذا الانكماش -حسب التقرير- إلى التراجع في الإنتاج النباتيّ الذي يعكس التدهور الملحوظ في غلة عددٍ من المحاصيل.

وبيّن التقرير أن الانكماش في الإنتاج الزراعيّ أجبر حكومة وائل الحلقي على اللجوء إلى زيادة مستورداتها من الغذاء لسدّ الفجوة في الأمن الغذائيّ، وخاصّةً القمح والسكر والدقيق. وزاد التدهور في الإنتاج الزراعيّ من ندرة الغذاء وتضخّم الأسعار، ما تسبّب في انعدامٍ الأمن الغذائيّ في المناطق التي شهدت تنامياً كبيراً في أعداد الأسر الفقيرة، وخاصّةً في المناطق المحاصرة ومناطق النزاع.

الكهرباء والنفط

العديد من السوريين في أرياف المحافظات الشمالية، وحتى في المحافظات شبة الآمنة، كان عتم ليلهم موصولاً بنهارهم؛ فالكهرباء مقطوعةٌ منذ أشهرٍ عن محافظة إدلب وعن المناطق المحاصرة في ريف دمشق. ويرى هؤلاء

وفدٌ فرنسيٌّ في التكية السليمانية ٢٠١٥

أن النظام السوريّ هو من يقطع الكهرباء عنهم، فيما يصرّ وزير الكهرباء، عماد خميس، على أن الاعتداءات على خطوط نقل الغاز المولدة لمحطات توليد الكهرباء هي السبب وراء الانقطاعات الكهربائية، مقدّراً الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الوطنيّ نتيجة انقطاع التيار الكهربائيّ بنحو ٢,٢ مليار دولارٍ أميركيّ.

ولأن نقص المحروقات هو السبب الأساسيّ في الانقطاعات الكهربائية، فلا بدّ من الإشارة هنا إلى أن قطّاع الصناعة الاستخراجية تعرّض لأضرارٍ هائلة خلال الأزمة، ليس بسبب النزاع المسلح الذي أدّى إلى تدمير البنى التحتية حسب تقرير المركز السوريّ لبحوث السياسات، بل جرّاء نظام العقوبات الذي فرضه المجتمع الدوليّ منذ العام ٢٠١١ على تمويل واستيراد وتصدير المواد الخامّ والسلع في هذا القطّاع. كما أن تقنيات الاستخراج البديلة التي لجأ إليها تنظيم داعش، الذي سيطر على غالبية آبار النفط في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، تسبّبت في أضرارٍ هائلة للبيئة وللاحتياطيات النفطية.

وتقدّر وزارة النفط والثروة المعدنية بدمشق قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي مني بها القطّاع النفطيّ خلال الأزمة بنحو ٢٧ مليار دولار.

وبيّن تقرير مركز بحوث السياسات أن التخريب ترافق مع الغارات الجوّية التي شنها التحالف الدوليّ على داعش مستهدفاً المعامل النفطية، ما أجبر النظام على استيراد النفط الخام ورفع أسعار الوقود. وتعدّ التغيّرات التي طرأت على إنتاج النفط بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ طفيفةً نسبياً مقارنةً بالتراجع الإجماليّ بنسبة ٩٥٪ في هذا القطّاع منذ بداية الأزمة، حسب ما يبيّن التقرير.

الليرة السورية

في عام ٢٠١٤ استمرّ مصرف سورية المركزيّ في التدخل المباشر وغير المباشر في سوق القطع الأجنبيّ، بهدف التخفيف من الضغط المتزايد على الليرة السورية. ولجأ المصرف عدّة مرّاتٍ إلى بيع كميةٍ من احتياطياته بالدولار الأمريكيّ، خلال العام ٢٠١٤، لشركات الصرافة المرخّصة من أجل الحؤول دون استمرار التدهور في قيمة الليرة. بيد أن هذه التدخلات، حسب ما يرى تقرير الاغتراب والعنف، لم يكن لها إلا أثرٌ محدّدٌ في منع المضاربة بسعر الصرف أو في الحدّ من نشاطات السوق السوداء. ومع استمرار النزاع فإن الاقتصاد السوريّ سيستمرّ في المعاناة من عدم الاستقرار في سوق القطع الأجنبيّ.

وخلال عام ٢٠١٤ ازدادت الفجوة بين سعري الصرف الرسميّ وغير الرسميّ. وانخفضت قيمة الليرة بمعدل ٨٢٪ منذ بداية الأزمة وحتى اليوم.

ارتفاع الأسعار

لم تبق مادّةٌ غذائيةٌ أو غير غذائيةٍ إلا وطالها ارتفاعٍ الأسعار على مدّ المحافظات السورية جميعاً، زادتها قرارات الحكومات والقوى المسيطرة على المحافظات السورية برفع أسعار المواد التموينية؛ فجبهة النصرة رفعت أسعار الخبز في إدلب، وحكومة وائل الحلقي أصدرت عدّة قراراتٍ برفع أسعار المواد التموينية مثل الخبز والرز والسكر والطاقة.

واللافت أنه في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتسيّرها المجالس المحلية، تبدو الأسعار أكثر استقراراً. وربما يكون مفاجئاً تقرير اقتصاد حلب الذي أعدّه المنتدى الاقتصاديّ

السوريّ، وبيّن فيه أن أسعار المواد الأساسية في حلب تقلّ عن نظيرتها في دمشق. فبالنسبة إلى المحروقات، شهدت حلب تقلّبات في أسعار أسطوانة الغاز، وانخفض سعرها إلى ٣٤٠٠ ليرة، فيما يصل في مناطق سيطرة النظام إلى ٥ آلاف ليرة .وانخفض سعر ليتر البنزين في حلب أيضاً إلى ٢٠٠ ليرة مقابل ٤٠٠ ليرة في مناطق النظام. ويصل سعر ليتر المازوت إلى ٨٠ ليرة، مقابل ٣٠٠ ليرة في مناطق النظام .وأوضح التقرير أن الأسرة الحلبية تتكلف بمعدّل ٤ آلاف ليرة شهرياً لتأمين الحطب بغرض التدفئة، كما تتكلف نحو ٣ آلاف ليرة شهرياً لتأمين المياه، و٦ آلاف ليرة لتأمين الكهرباء شهرياً.

وفي المناطق المحاصرة، كالغوطة الشرقية مثلاً، نلحظ أن الأسعار تزيد عن دمشق بنحو ٢٥ ضعفاً. ومن أبرز المواد التي تظهر فيها هذه الفروقات يأتي السكر، الذي يصل سعره في دمشق إلى ١٢٠ ليرة، مقابل ٢٧٥٠ ليرة في الغوطة الشرقية، والتي يصل سعر البرغل فيها إلى ١٥٠٠ ليرة، والأرز بـ١٣٠٠ ليرة، وصحن البيض بـ٥١٠٠ ليرة، وربطة الخبز بـ٧٥٠ ليرة، وكيلو القمح بـ٨٠٠ ليرة.

دمارٌ وعمار

لم تُبقِ الحرب السورية حجراً على حجر، وخاصّةً في المناطق التي تعرّضت للقصف وطالتها أيادي التخريب. فقد نشرت الأمم المتحدة تقريراً قالت فيه إن مستوى الدمار في سوريا لم يسبق له مثيل، وقال معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إن استنتاجاته مبنيةٌ على صورٍ التقطتها الأقمار الصناعية لمدنٍ سوريةٍ، كدير الزور وحلب وحمص وحماة.

ويقدّر رئيس الهيئة المستقلة لإعادة إعمار كوباني، مسلم طالاس، تكلفة إعادة الإعمار بـ٢٥٠ مليار ليرة. ويستبعد أن تكون كلٌّ من إيران وروسيا قادرتين على القيام بهذه العملية، لأن هذه التكلفة تتعدى طاقتهما الاقتصادية كما قال، مؤكداً أنه لا يمكن البدء بإعادة الإعمار دون تثبيت اقتصاديات السلام.

البدائل

وأمام حجم الدمار وكمّ الأزمات كان لا بدّ من حلولٍ بديلةٍ بأساليب بدائية، فابتكر السوريون أساليب عجيبةً غريبةً ليعوّضوا هذا التدهور الذي أصاب الصناعة والتجارة والمحروقات والكهرباء والخبز. ويؤكد نائب رئيس مجلس إدارة المنتدى الاقتصاديّ السوريّ، تمّام البارودي، أنه توجد في ريف دمشق تجارب ناجحة لسوريين ولّدوا الكهرباء من الطاقتين الشمسية والريحية، لتعويض الانقطاع الهائل في التيار الكهربائيّ. معتبراً أن أفضل موردٍ لتوليد الطاقة في ظروف الأزمة هو الغاز، لأنه لا يحتاج إلى أكثر من مخلفات الأغذية والقمامة التي لا يخلو منها بيت، ووضعها في حفرةٍ منعزلةٍ وتخميرها لتتحوّل إلى غاز الميتان، ويكون لها دورٌ في تشغيل المحركات وتوليد الكهرباء. مشيراً إلى أن الأزمة أنعشت عاداتٍ تعيشها بعض الأرياف والقرى السورية بالأصل، مثل الزراعة على أسطح البنايات وفي حدائق المنازل.

وفي حلب برز اختراع جهازٍ يولّد الكهرباء بالاعتماد على طاقة الجاذبية. وشهدت حماة ابتكار مولدة طاقةٍ لا تحتاج إلى محروقاتٍ لتشغيلها.

وأمام هذه الصورة القاتمة لواقع الاقتصاد السوريّ، تحاول حكومة وائل الحلقي رشّ السكّر على الموت، فيخرج وزير الاقتصاد، هيام جزائري، ليؤكد أن اقتصادنا حقق نموّاً إيجابياً في ٢٠١٤.. وأن جميع التقارير التي تقدّر خسائر الاقتصاد السوريّ مبنيةٌ على معلوماتٍ مضللة.. في حين يثبت خبراء المركز السوريّ لبحوث السياسات أن اجتماعهم مع وزارة الاقتصاد لم يفضِ إلا إلى تعزيز نتائج التقرير الصادر عنهم، إذ لم يعترض وزير الاقتصاد على المنهج المتّبع في الدراسة... وفي العموم، سواءً ارتفعت الأرقام أم انخفضت.. فإن الذي لا يمكن تكذيبه هو حجم الدمار الذي حلّ بسوريا، والذي نراه بأعيننا.

الاعتقال التعسفيّ في سوريا خلال الثورة

عاصم الزعبي

كان الاعتقال بأنواعه من أهمّ الطرق التي لجأ إليها النظام السوريّ في قمع الاحتجاجات التي خرجت ضدّه في مختلف أنحاء البلاد منذ آذار ٢٠١١. ولم يكن هذا الاعتقال، في يوم من الأيام، مبنياً على أسسٍ قانونيةٍ بحيث يتمّ بناءً على جريمةٍ حقيقيةٍ قد وقعت.

لم يضع القانون الـدوليّ تعريفاً واضحاً ومحدّداً للاعتقال التعسفيّ، ولكن (مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفيّ) عرّفته بأنه: اعتقالٌ يخالف أحكام حقوق الإنسان التي تنصّ عليها الوثائق المكتوبة الكبرى لحقوق الإنسان.

ولمزيدٍ من التحديد قامت مجموعة العمل بوضع ثلاثة أنماطٍ للاعتقال التعسفيّ:

النمط الأوّل: عندما لا يوجد أساسٌ قانونيٌّ للحرمان من الحرّية (كأن يبقى شخصٌ ما قيد الاحتجاز بعد انتهاء عقوبة سجنه).

النمط الثاني: عندما يُحرم شخصٌ ما من حرّيته كنتيجةٍ لقيامه بممارسة حقوقه وحرّياته التي يضمنها له الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

النمط الثالث: عندما يُحرم شخصٌ من حرّيته كنتيجةٍ لمحاكمةٍ تتعارض مع المعايير المقرّرة للمحكمة العادلة في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان أو أية أدواتٍ دوليةٍ معينةٍ أخرى.

في سورية، نستطيع إطلاق مصطلح الاعتقال على احتجاز أصحاب الرأي أو السياسيين أو سجن أحد الأشخاص دون وجه حقٍّ؛ إذ (لا جريمة دون نصٍّ قانونيٍّ) وفق المادة التاسعة من الإعـلان العالميّ لحقوق الإنسان و(لا يجوز القبض على إنسانٍ أو حجزه أو نفيه تعسفاً) كما هو الحال في سورية. والتعسّف هو المبالغة في استعمال الحقّ الذي تمنحه سلطةٌ ما لأحد القائمين على التنفيذ، أي السلطة التي تمنحها السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية فتستغلها الأخيرة بطريقةٍ مبالغٍ فيها تصل حدّ الإجحاف غير المبرّر.

وحسب عدّة تقارير صـادرةٍ عن منظماتٍ حقوقيةٍ دوليةٍ ولجان تحقيقٍ خاصّةٍ بما يجري في سورية من انتهاكاتٍ؛ نفّذت القوّات التابعة للنظام السوريّ اعتقالاتٍ تعسفيةً أثناء العمليات الميدانية البرّية أو بعدها مباشرةً، شملت عمليات احتجاز الأطفال والنساء والمسنّين أيضاً، بالإضافة إلى احتجاز أفراد أسر المشتبه في انتمائهم إلى المعارضة المسلحة، بمن فيهم أفراد أسر الموتى من المقاتلين، بغرض الحصول منهم على معلوماتٍ أو عقاباً لهم.

ويتمّ الاحتجاز دون سندٍ قانونيٍّ، ودون أسبابٍ يجيزها القانون تـبرّر احتجازهم، مع عدم منحهم الحقّ في أن يعاد النظر في أسباب احتجازهم ومدى قانونيته. ونفّذت قـوّات النظام الـسوريّ عمليات اعتقالٍ تعسفيٍّ واحتجازٍ غير مشروعٍ، منتهكةً بذلك القانون الدوليّ لحقوق الإنسان.

كـما عـمـدت بعض الـجـماعـات التابعة للمعارضة المسلحة إلى سلب الأشخاص

حرّياتهم بشكلٍ تعسفيٍّ، منتهكةً التزاماتها بموجب القانون الـدوليّ الإنسانيّ. ولم تتح هذه الجماعات للمحتجزين إمكانية إخضاع احتجازهم لمراجعةٍ أوليةٍ ودوريةٍ من قبل جهةٍ مستقلة.

كما عمد الطرفان المتحاربان في سورية إلى أخذ الرهائن، منتهكين بذلك التزاماتهم تجاه القانون الـدوليّ الإنسانيّ والقانون الجنائيّ الدوليّ. وتزايد عدد الحوادث التي ترتكبها الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة السورية، وخصوصاً تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

كما برزت ظاهرة الخطف من قبل الطرفين بدافع الكسب المـاليّ أو تبادل الأسرى. وأكثر أنواع الخطف بسبب هذا الدافع هو خطف النساء، فاضطرّت بعض الأسر إلى منع السيدات والفتيات من الخروج من المنازل، مما حدّ من حريتهنّ في التنقل والحصول على التعليم.

كما تتنافى المحاكمات التي يقيمها النظام السوريّ وبعض الجماعات المقاتلة في سورية، خصوصاً تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مع أبسط المعايير المتبعة في المحاكمات وفق القوانين والمواثيق الدولية؛ فهي في الحقيقة محاكماتٌ صوريةٌ غالباً ما تنتهي بتنفيذ أحكام الإعدام دون وجود جريمةٍ في الأصل. إذ إن للمحاكمة العادلة شروطاً حدّدتها المواثيق الدولية من الضروريّ تطبيقها حتى في القوانين الوطنية، وهي:

١- ضمانات إلقاء القبض.
٢- ضمانات الاستماع والاستنطاق (التحقيق).
٣- ضمانات الحجز والتفتيش.
٤- مدّة الحراسة النظرية والتدابير الاحترازية.
٥- أن تكون المحكمة مختصّةً وغير استثنائيةٍ وأن تكون مستقلةً ومحايدة.
٦- علنية المحاكمات وشفوية المرافعات.
٧- الأصل هو البراءة (المتهم بريءٌ حتى تثبت إدانته).
٨- أن تكون هناك آجالٌ ومددٌ محدّدةٌ للبتّ في القضايا.
٩- أن يكون هناك محامون للدفاع عن المتهمين، وهي أبسط الحقوق.
١٠- وجود عدّة درجاتٍ للتقاضي بحيث لا يصدر القرار من محكمةٍ واحدةٍ بشكلٍ مبرم، إضافةً إلى اتباع مبدأ عدم رجعية القوانين في المحاكمات.

كلّ ما ذكر أعلاه لا يطبَّق من قبل النظام الـسـوريّ، وبعض الجماعات المقاتلة في سورية، على المحتجزين الذين هم في الغالبية من المعارضين السلميين وأصحاب الرأي، مما يزيد في تعسّف اعتقالهم ومعاناتهم.

إذاً، هناك التزاماتٌ متوجبةٌ على النظام السوريّ والمعارضة المسلحة في ظلّ القانون الدوليّ الإنسانيّ، من أبرزها:

- دعوة الطرفين إلى حماية المدنيين وضمان سلامتهم وأمنهم فعلياً.
- دعـوة الطرفين إلى الكشف عن مصير الأشخاص المعتقلين بشكلٍ تعسفيٍّ، والسماح للمنظمات الدولية المختصّة بالاطلاع على حقيقة ما آل إليه مصيرهم، وحفظ الأدلة التي تثبت وقوع انتهاكاتٍ بحقّ الشعب السوريّ من كلا الطرفين.
- دعوة الطرفين إلى عدم الإقدام على الاعتقال التعسفيّ أياً كانت صورته أو نمطه، وعدم اعتقال أيّ شخصٍ دون مبرّرٍ قانونيٍّ.
- دعوة الطرفين إلى احترام بنود اتفاقية إنهاء كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو).
- معاملة جميع المحتجزين معاملةً إنسانيةً حسب مبادئ القانون الدوليّ الإنسانيّ.

وبعد كلّ ما سبق نخلص إلى نتيجةٍ مهمةٍ هي: ينتهك النظام الـسـوريّ، وبعض فصائل المعارضة المسلحة، القانون الدوليّ الإنسانيّ والعهد الـدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو). كما يتجاهلون حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص الخاضعين لسيطرتهم أو المحتجزين لديهم، ولا يمتثلون لالتزاماتهم بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ.

ملعون دوستوفسكي «أفغنة الجريمة والعقاب»

حربي محسن عبد الله

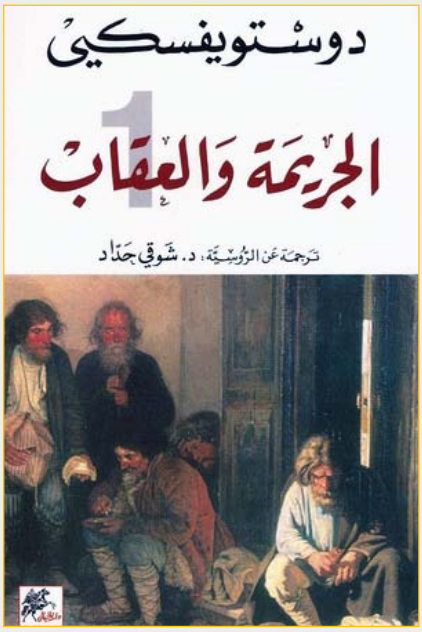

«ملعون دوستوفسكي» إحدى الروايات النفسية للكاتب الأفغانيّ عتيق رحيمي. وقد صدرت، بترجمة راغـدة خـوري، عن دار دال للنشر والتوزيع في دمشق. والرواية النفسية هي التي تكون فيها الأحداث مسجلةً، على نحوٍ ذاتيٍّ، في ذهن واحدٍ أو أكثر من شخصياتها، وتلعب فيها عمليات الوعي دوراً مشوّقاً يعدل دور الأحداث الخارجية أو يفوقه أهميةً. وفي الرواية النفسية تقدَّم الأحـداث لا وفقاً لتسلسلها الزمني، ولكن كما تتداعى في ذهن البطل أو غيره من شخصيات الرواية. نشأت في الفترة التي طلع خلالها (فرويد) بنظرياته النفسية، ولكنها لم تكن بالضرورة نتيجة لذلك. ثم بلغت أشدّها في القرن العشرين. ومن أبرز أعلامها فرانز كافكا ومارسيل بروست وجيمس جويس، دون أن ننسى بالطبع دوستوفسكي.

حاول عتيق رحيمي السير على نفس نهج رواية «الجريمة والعقاب». في مجتمع يحترق بروحه القبلية التي تدعو إلى الحرب والثأر والدوران في طاحونة العذاب والموت بدوائر أبديةٍ لا فكاك من حلقاتها الجهنمية. لتثبت مصداقية نبوءة كارل ماركس، الداعية الأبرز لمقولات الجدل الهيرقلطسية، عن حتمية التغيّر والتطوّر؛ حينما قال: «أفغانستان منطقةٌ عصيّةٌ على التغيير»!!!. يصف رحيمي الشعب الأفغانيّ -في جنبات روايته-، وهم مجموعةٌ من القوميات يصل عددها إلى ١٦ قوميةً، بكلّ تنوعات وتدرّجات انتماءاته القبلية، قائلاً: لا أحد هنا يشعر بالذنب تجاه التاريخ الدمويّ لهذا البلد، ولا يشعر بوخز الضمير لما تقترف يداه ولمشاركته في دوّامة العنف والدماء. أفغانستان الغارقة في حروبها التي لا تنتهي، وفي قيم الثأر القبلية، وفي أتون نار التخلف والأمية والمخدرات. هذه البلاد التي أصبحتْ رمزاً للفوضى الدامية، حيث القتل ظاهرةٌ يومية، تمرّ مجرياتها في شريط الأخبار دون أن تثير انتباه أحد. من الجملة الأولى للرواية نتلمّس محاولة عتيقي لأفغنة رواية «الجريمة والعقاب» بدءاً من اسميّ بطلَي الروايتين، فبدلاً من راسكولنيكوف، نجد «رسول»، وعوضاً عن سونيا نعثر على «صوفيا». وتجدر الإشـارة إلى تكرار المقطع التالي من الرواية ثلاث مرّات، في أوّلها وفي منتصفها تقريباً كما يختم الكاتب روايته به، وهو ما يؤكّد حالة التماهي بين الروايتين أو، بمعنىً آخر، محاولة عتيقي أفغنة رواية دوستوفيسكي؛ إذ يقدّم لنا الكاتب وصفاً للجريمة بالشكل التالي: «ما كاد رسول يرفع الفأس كي يضرب رأس المرأة العجوز حتى عبرت رواية الجريمة والعقاب في ذهنه. صعقته. ارتعشتْ ذراعاه، تمايلت ساقاه. أفلتت الفأس من يديه، فاخترقتْ جمجمة المرأة وانغرزت فيها. انهارت العجوز فوق السجادة الحمراء والسوداء دون أن تصدر أيّ صوت. يتطاير حجابها المطبّع بأزهار التفاح في الهواء قبل أن يسقط فوق جسدها الممتلئ والمترهل. اهتزّت بتشنجات، تنفّستْ نفساً واحداً، أو ربما نفسين، حملقتْ عيناها الجاحظتان في وجه رسول المنتصب وسط الحجرة، مقطوع الأنفاس، أكثر شحوباً من جثة. سقط الباتو (وهو شالٌ صوفيٌّ يلتحف به الرجل الأفغانيّ) الذي يرتديه من على كتفيه الناتئين، وهو مستغرق النظر في تدفق الدماء، تلك الدماء التي كانت تسيل من جمجمة العجوز، وتندمج بلون السجادة الحمراء، مغطيةً مساراتها السوداء، لتميل بعد ذلك ببطء نحو اليد اللدنة للمرأة التي لم تزل تمسك بقوّةٍ رزمةً من الأوراق المالية. والتي ستتلطخ لاحقاً بالدماء». هـذا هو المشهد الرئيسيّ الـذي يبني عليه الكاتب روايته، فيأخذنا نحو المنولوج الداخليّ لبطل الرواية الذي يعاني من حالةٍ نفسيةٍ تتأرجح بين العصاب والذهان. والذهان، كما يعرّفه الطبّ النفسيّ، هو اضطرابٌ يتناول شخصية المريض ككلّ، والعصاب اضطرابٌ يبدو واضحاً

في الجانب الوجدانيّ فقط، ولا تضطرب الوظائف العقلية فيه إلا بصورة طفيفة وعارضة وفي الحالات الشديدة منه، على عكس المريض الذهانيّ الذي يظهر لديه الاضطراب في القدرة على التفكير والمحاكمة والفهم والتقدير والتمييز وإدراك العام الخارجيّ ومن طبيعته أيضاً. في مقابلة لرحيمي للحديث عن كتابه هذا أورد قولاً للفيلسوف «لاكان» يشرح فيه الازدواجية التي اشتغل عليها روايته: «الشعور بالذنب يسبّب نوعين من الأمراض النفسية: إما العصاب، لأولئك الذين لا يزالون منغلقين داخل هذا الذنب ويرفضون الخروج منه، أو الذهان، لأولئك الذين يرفضون الدخول إليه». من هنا نذهب مع حالة البطل النفسية، خصوصاً عندما يحلّق في تهويمات الحشيش المختلطة بوخز الضمير. ثمة خلطٌ بين الواقع والخيال الذي يدور في حلقات دخان الحشيش وحكايات «كاكا ثروت الفنطازية»، وهو شخصيةٌ مهمةٌ في «الساقي خانة»، المكان الذي يرتاده رسول مع شلة غير متجانسة من البشر. وهو تلك الزاوية المنسيّة في عالم منسيٍّ يتمّ فيه تعاطي الأفيون والحشيش على وقع الأحاديث والنوادر والأشعار والأغاني. وتُسمع، كخلفيّة لهذا المشهد، أصوات الرصاص المتطاير هنا وهناك والانفجارات والموت المجانيّ الذي يحصد العشرات يومياً.

لدينا إذن، بطلٌ مدمنٌ على قراءة دوستوفسكي، غارقٌ في عزلته ورفضه للقيم السائدة، كارهٌ لقسوة المجتمع الأبويّ وأخلاقياته ومعايير الخطأ والصواب لديه، مجتمع يؤمن تماماً بمقولة اقتل كي تحيا، وهذا هو مبدأ كلّ القتلة. يكره رسول طبيعة مجتمعه القاسية وتعامله مع المرأة، ولكنه يصبح جلاداً لامرأة يعتبر المجتمع الذكوريّ قتلها مدعاةً للفخر، أولاً لأنها امرأةٌ ليس لديها حقوقٌ أصلاً، فهي تابعٌ لزوجها أو لأبيها أو لأخيها!، وثانياً لأنها تساعد على فعل الرذيلة وتسهم في تلطيخ شرف الذكورة الباحثة عن ضحايا لعنجهيتها وإفلاسها الإنسانيّ، بسبب من تخلفها وجهلها وأمّيتها. من هنا يتصاعد وقع الرواية بعد أن يسلّم رسول نفسه للعدالة ليتخلص من عذابه ومعاناته، ليفاجأ بنمط العدالة التي يؤمن بها المجتمع، فيقع فريسةً للحيرة بسبب أسئلة داخلية لا تنتهي تمور في نفسه. فيجد من يبارك جريمته لأنه أسهم في تنظيف المجتمع من الرذيلة، ثم يقاضيه على سرقة الأموال وليس على جريمة القتل. وهو، في الحقيقة، قام بعملية القتل ولكنه لم يسرق المال. فقد تجمدتْ الدماء في عروقه بعد أن أتـمّ جريمته وهرب لا يلوي على شيء، إذ كان يفكر في راسكولنيكوف ومصيره.

ختاماً، أودّ الإشارة إلى ملاحظات على الترجمة التي يبدو أنها لم تكن عن الفارسية، فوقعت في أخطاء يتبيّنها سريعاً من له إلمامٌ بهذه اللغة. فكلمة «برادر» تعني الأخ الشقيق في الفارسية القديمة والحديثة على السواء، وليس الأخ غير الشقيق، كما جاء في هامش الصفحة ٢٨. و«شتر مرغ» تعني نعامة وليست شبيهةً بالنعامة، كما جاء في هامش الصفحة ٥٥. بالإضافة إلى أن الأغاني والأشعار التي كانت تتداول في الساقي خانة هي من رباعيات الخيام، فكان من الممكن الاستعانة بالترجمة المشهورة للرباعيات لأحمد الصافي النجفي. بالإضافة إلى أنّ تعاطي الحشيش كان بـ«النارجيلة» التي يطلق عليها «قليون»، وتكتب بالقاف وتلفظ بالغين فتتحوّل إلى غليون، ولا تعني أنهم يتعاطون الحشيش بالغليون. وغيرها من الملاحظات التي لا تلغي متعة قراءة رواية «ملعون دستوفسكي».

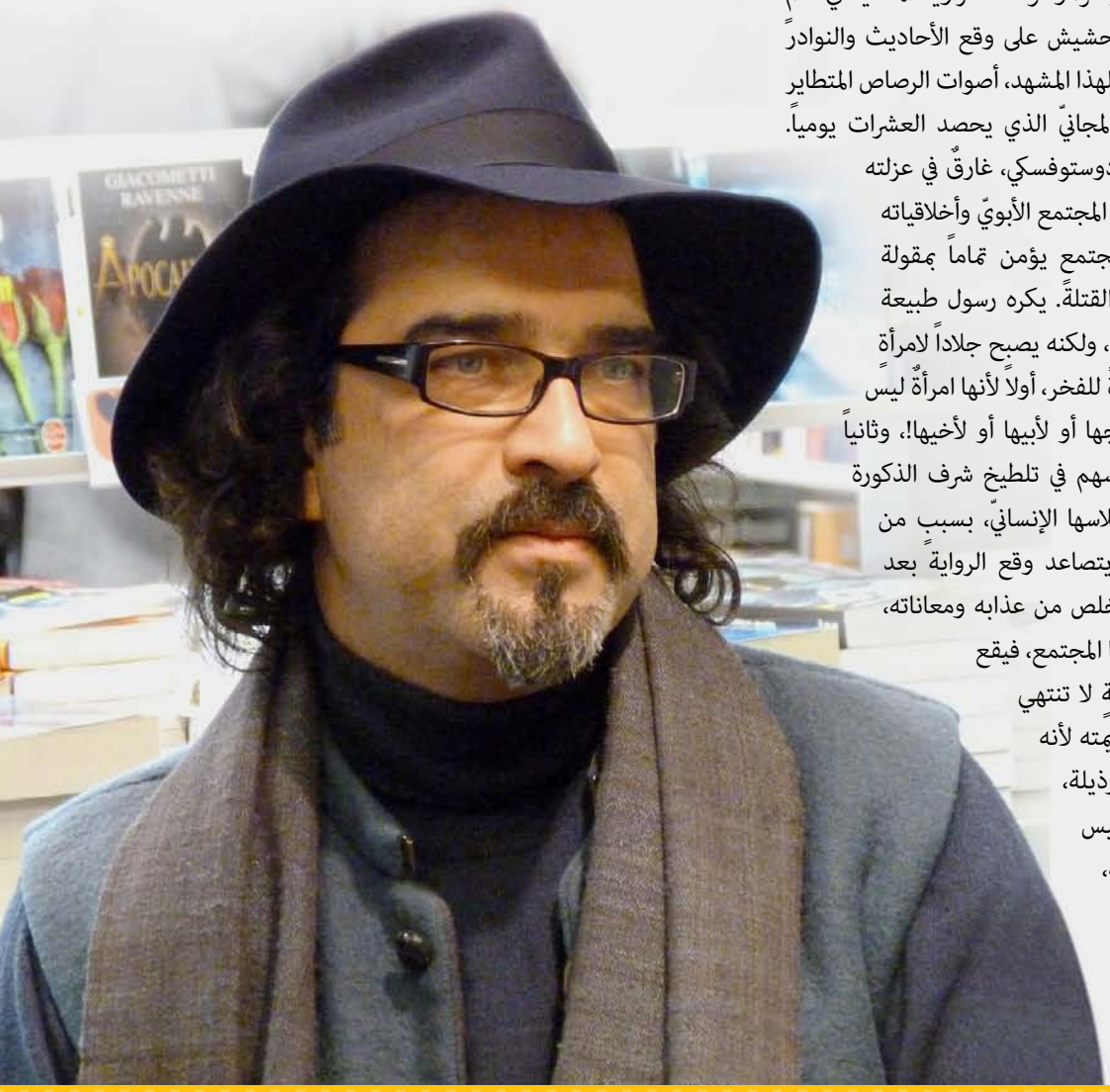

ضريبة القلم ..
جهاد أسعد محمد: من السّطرِ إلى الزنزانة !!

إعداد: فريق صور

لم يقبل جهاد محمد مغادرة العاصمة دمشق رغم كل الضغوطات التي كانت تمارس عليه، كالتهديدات المباشرة على حياته، والملاحقة والتضييق الأمني الذي بات يحاصر كل النشطاء السلميين في الداخل السوري.

دمشق أصبحت في نظر جهاد أسعد محمد، الزنزانة الواسعة التي يمشي فيها متوجّساً وجوه الملايين من المارّة الخاضعين تحت إمرة السجّان الواحد!.. الجلاد الواحد !.. الوجوه ذاتها توحي لجهاد الألم والشفقة!؛ كلّهم ضحايا! ضحايا الاستبداد، ومنهم ضحايا أنفسهم التي آثرت العبودية عوضاً عن الحرية المُطلقة.

يقبع عشرات الآلاف من السوريين المدنيين في مراكز اعتقال لا تعدّ ولا تحصى في جميع أنحاء سوريا. أغلبهم ليسوا من الناشطين البارزين أو أصحاب الرأي والمنسقين في الثورة السورية؛ يتساوى لدى النظام السوري كل المعتقلين في ذات التهّمة؛ (الإرهـاب) !.. الكلمة الحرّة أصبحت إرهاباً ورصاصة! الرأي الحرّ في الساحات وفي الجامعات وفي شاشات التلفاز .. إلخ .. كل هذا إرهاب!

ولد جهاد أسعد محمد عام ١٩٦٨ في ريف دمشق «منطقة القلمون»، وهو الأخ الأكبر بين تسعة إخوة وأخوات ترعرعوا في كنف عائلة يسارية.

بين عامي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، بثّت إذاعة صوت الشعب أساطير شعبية من تأليف وإعداد جهاد محمد.

في عام ٢٠٠٦ أصبح سكرتيراً لتحرير جريدة قاسيون التي أطلقتها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، المنشقة عن الحزب الشيوعي السوري.

شجّع جهاد الكتّاب السوريين الشباب على المساهمة في الصحيفة وناضل للحفاظ على استمرارية الجريدة لمدة خمس سنوات. استُدعي للاستجواب من قبل جهاز أمن الدولة عقب إجراء مقابلة مع إحدى محطات التلفزة الإخبارية الروسية..

تعرّض للمضايقات والاستدعاء الأمني أكثر من مرة قبل اندلاع الثورة لمواقفه المناهضة للحكومة التي تمثّلت بمقالات عن الفساد المستشري بين المؤسسات الحكومية وكبار المسؤولين.

في مارس/ آذار ٢٠١١، نشر جهاد عدداً من المقالات التي تناصر المطالب الإصلاحية السلمية، وانتقد فيها قمع قوات الأمن السورية العنيف للمحتجين السلميين.

في ١٠ آب ٢٠١٣، اعتقلت قوات الأمن السورية جهاد أسعد محمد بالقرب من شارع الثورة في وسط دمشق.

جهاد أسعد محمد الذي عملَ على مشروع وطني ديمقراطي في كتاباته ولقاءاته ونشاطه السلمي مع باقي الناشطين المدنيين، يقبع الآن في أقبية المخابرات السورية بتهّمةٍ تليقُ بجلاده ولا يعرفها قلب الثائر الحر مُطلقاً.

«بالنسبة له، الثورة السورية، كشفت العديد من الحقائق. أكبرها، كما كتب، هي أن الزمن الذي كانت فيه سلطة القهر للنخبة السياسية الفاسدة والجوفاء تهيمن على الخاضعين لها قد ولى.. ولم يعد هنالك ما يخسره سوى القيود التي تكبّله وتعيق تحرره. علاوة على ذلك، يضيف: إن الرئيس الذي يقتل شعبه ويحرق وطنه، ومدنه، والقلاع التاريخية والتراثية، لا يحق له الادعاء أنه يدعم نضالات الشعوب الأخرى من أجل الحرية».

«العالم الجديد»
هروبٌ من الماضي وبحثٌ عن هويّة

يوسف شيخو

يخاطب مهاجرٌ ألبانيٌّ مواطناً إيطالياً، وهو في طريقٍ جبليةٍ تسير به إلى تلك الحياة المليئة بالآمالٍ، قائلاً: «حين أصل إلى إيطاليا سأتزوج بإيطالية، وسأنجب الكثير من الأطفال.. لن أتحدث معهم بالألبانية، فقط سأستخدم الإيطالية، وهكذا سينسى أولادي أن والدهم ألبانيٌّ!». يأمل ألبانيٌّ آخر في أن يستلقي في أحضان نساءٍ من جميلات روما، في حين يتخيل ثالثٌ أنه سيفتح حقيبته للمال «بمجرّد أن يصبح مسيحياً»، وهو المتّجه إلى «عاصمة الكاثوليك» من دولةٍ ذات غالبيةٍ مسلمة.

ربما اختصرت هذه المشاهد، التي تتالى في أحداث فيلم «Lamerica»، للمخرج الإيطاليّ جياني اميليو، حالة البؤس والفقر التي كان يعانيها الشعب الألبانيّ، وهو يعيش على الحلم المتمثل في الوصول إلى أراضي ذاك العالم الجديد، عالمٍ خالٍ من الحروب والفقر والعوز، وسط الانهيار الاقتصاديّ والاضطرابات الاجتماعية التي كانت سائدةً في الدولة البلقانية، الواقعة في جنوب شرق أوروبا. ومن هنا بدأت فكرة الانسلاخ عن الماضي والهروب من الواقع، عبر البحث عن مجتمعٍ آخر، اقتلاع الجذور وخلق هويةٍ جديدة.

تبدأ أحداث «Lamerica»، الذي يمتد لـ(١١٦) دقيقة، برصد مواطنَين إيطاليَّين (جينو و(فيوري)، ويؤدّي الدورين انريكو لوفيدسي وميشيل بلاسيدو، يتّجهان إلى ألبانيا بعد سقوط الشيوعية في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وذلك بهدف الترويج لمشاريع وهمية. ومن هنا يتمّ تصوير الواقع الألبانيّ، حيث الفقر والحرمان يؤدّيان إلى اختيار التسوّل والسرقة وسائل عيشٍ وأدوات بقاء. أبناء هذه البلاد صاروا يرون في إيطاليا محطّ رحالٍ وعالماً جديداً شبيهاً بالحلم، هي إيطاليا نفسها التي كانت ترى في أميركا حلمها ومتنفّسها وخلاصها مما كانت ترزح تحته من بطشٍ وفقر.

يستخدم الفيلم، في حواراته، اللغتين الإيطالية والألبانية. ولا يتوقف عن تصوير تفاصيل الحالة الاجتماعية الاقتصادية، مقارناً بين أوضاع الطليان قبل الحرب العالمية الثانية، وخضوعهم لنظامٍ ديكتاتوريٍّ فرض عليهم التفكير في الهروب ومغادرة الوطن، والحلم كان أرض أميركا، وبين أوضاع الألبانيين بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وهم يبحثون عن ذاك العالم الجديد، الذي يأملون في أن يرحّب بطموحاتهم في تلك الفترة العصيبة.

ولعل هذه المقارنة تحيلنا بالفعل إلى «العالم الجديد» (Nuovomondo)، وهو عملٌ من إنتاج عام ٢٠٠٦، للمخرج الإيطاليّ إيمانويل كريالييزه، والذي يصوّر خلاله الحالة الإيطالية في مطلع القرن العشرين (١٩١٠)، عبر هجرة عائلةٍ فقيرةٍ من قريتها في جزيرة صقلية، متّجهة نحو عالم الأحلام «أمريكا». فهناك، في أرض الفرص، تزرع الخضروات العملاقة، والناس تسبح في الحليب، فيما تمطر السماء قطعاً نقدية.

ويركّز (Nuovomondo)، الذي حاز على جوائز عدّةٍ في مهرجان «فينيسا» وكذلك جائزة «يونيسيف»، على بساطة القرويين في الجنوب الإيطاليّ، وتصوّراتهم الساذجة عن الأرض الجديدة، أرض الأحلام التي ما أن يصلوها حتى تفتح السعادة والراحة أبوابها، غير أنهم يمرّون بمواقف قاسيةٍ، ربما احتاجوا وقتاً للعودة إلى الواقع الذي يتضمن تفاصيل مختلفةً عن تلك المعلقة في أذهانهم منذ عزمهم على الرحيل.

وكما يذكر التاريخ تلك الهجرة التي حصلت من ألبانيا، المأزومة آنذاك، باتجاه إيطاليا، وكذلك إلى اليونان؛ يفيد التاريخ ذاته بأن الهجرة المتواصلة من إيطاليا، بشكلٍ كثيف، بدأت لغرض البحث عن لقمة العيش والتجارة والمهن. وبدأ «الشتات الإيطاليّ» على نطاقٍ واسعٍ في العام ١٨٦١، وانتهى مع «المعجزة الاقتصادية» الإيطالية في الستينات، بعد أن شمل حوالي ٢٥ مليوناً، في أكبر هجرةٍ جماعيةٍ معاصرة. ويكشف لنا الاطلاع على عالم مشاهير أمريكا الكثير من الأسماء ذات الجذور الإيطالية في مجالات الفنّ والاقتصاد والسياسة.

مؤسسة ولات الإعلامية

مؤسسة ولات الإعلامية مؤسسةٌ إعلاميةٌ مستقلةٌ، تُعنى بشؤون الثقافة والمجتمع بجميع مكوّناته. وضعت على عاتقها -رغم الإمكانيَّات المحدودة- مسألة توعية المجتمع، وتثقيفه، من خلال موادّ إعلاميَّةٍ كثيرةٍ **يتمّ بثها ونشرها عبرَ ثلاث طرق:**

مجلة ولات الشهريَّة: تصدر من قامشلو باللغتين الكردية والعربيَّة، وتعتمد على تقارير من مختلف مناطق روج آفا. وصدر منها حتى الآن ١٧ عدداً.

مجلة كوليلكن ولات: وهي مجلةٌ شهريةٌ تصدر من قامشلو. مخصّصةٌ للأطفال، باللغة الكردية لتعليم أطفالنا اللغة الكردية التي همّشت طوال سنوات طويلة، وزرع مبدأ المطالعة والثقافة في أذهان الأطفال. وصدر منها إلى الآن عددٌ واحد.

إذاعة ولات: إذاعةٌ تبثّ من قامشلو. وتحوي برامج منوَّعة، اجتماعية، وثقافية، وناقدة، وساخرة، باللغتين الكرديةِ والعربية. تبثّ على مدار أربعٍ وعشرين ساعة.

مؤسسة نبأ الإعلامية

مؤسسة نبأ الإعلامية
Nabaa Media Foundation

هي مؤسّسةٌ إعلاميةٌ مستقلّةٌ تضمّ جميع التكتلات والتنظيمات الإعلامية والصحافة الحرّة في درعا. وتعنى بنشر وتوثيق جميع الأحداث الإنسانية والعسكرية في درعا. كما تسعى إلى التنسيق مع كافة الفعاليات الثورية المدنية والعسكرية في المحافظة.

المبادئ التي تؤمن بها المؤسّسة وأهدافها:

- دعوة كافة أطياف الشعب السوريّ، والقوى والتنظيمات والتكتلات الإعلامية في الداخل والخارج، إلى الانصهار مع الخطّ الثوريّ للثوّار في الداخل وأهدافه وتطلعاته، دون تنظيرٍ أو تقييمٍ فوقيٍّ أو متعالٍ. فالثوّار في الداخل هم أصحاب القرار حول كيفية إسقاط النظام وبناءً الدولة الرشيدة المنشودة.
- إصدار البيانات اللازمة وصياغتها حسب متطلبات العمل الثوريّ، وصياغة مطالب الثوار في إطارٍ سياسيٍّ ودبلوماسيٍّ مطابقٍ لطلباتهم، لا بل تجسيداً لإرادتهم ومطالبهم، والعمل على إيصالها إلى الوجهة المناسبة المؤدية إلى تنفيذها والعلم بها للبناء عليها.
- تشكيلُ مؤسّسةٍ إعلاميّةٍ ذاتِ طابعٍ إداريٍّ، تضْهرُ بداخلها جميعَ التنظيماتِ والشخصياتِ الإعلاميّةِ في مدينةِ درعا، بعضويّاتٍ فرديّةٍ، تحتَ مسمّى (مؤسّسة نبأ الإعلاميّة).
- العملُ على توحيدِ العملِ الإعلاميِّ في المحافظة، معَ كافّةِ التنظيماتِ الموجودةِ في الميدانِ، وفقَ آليّاتِ عملِ نبأ وبما ينسجمُ مع مبادئها وأهدافها.
- العملُ بإيجابيّةٍ معَ كافّةِ المؤسّساتِ ذاتِ العلاقة، ومدِّ جسورِ التعاونِ معها جميعاً، معَ الحرصِ على التمثيلِ الفاعلِ والمؤثّرِ في كافّةِ المجالاتِ والأنشطةِ المتعلّقةِ بصفةِ نبأ.
- تقسيمُ أحداثِ الثورةِ السوريّةِ إلى مراحلَ وملفاتٍ والتعاملُ معها ضمنَ تلكَ التقسيماتِ، وإعطاؤها العناوينَ المناسبةَ والتعاملُ مع تلكَ العناوينِ على هذا الأساسِ من خلالِ المتابعةِ والتكثيف.
- الإدارةُ الواعيةُ للأزماتِ والمراحلِ التي تَعيشُها الثورة، ومحاولةُ النَّقلِ الفعّالِ والمُؤثّرِ لما يحدثُ، وتَشكيلُ نقطةِ تَواصلٍ مع العالمِ لإطلاعه على الوضعِ الإنسانيِّ في سوريا.
- كتابةُ ميثاقِ شرفٍ إعلاميٍّ يَلتزمُ به جَميعُ أفرادِ مُؤسّسةِ نبأ. والانطلاقُ بالعملِ من خلالِ هيكليّةٍ إداريّةٍ وآليةِ عملٍ مُؤسّساتيّةٍ أُنجزَت خلالَ اجتماعاتِ لجنةِ الإنجازِ التحضيريّة.

حملة من نوروز إلى أكيتو

هي حملةٌ إعلاميةٌ، تدعو إلى تعزيز العيش المشترك من خلال التعريف بالقيم المتداخلة والمشتركة في المجتمع، يقوم بها فريقٌ من متطوّعين وأعضاء في مركز المجتمع المدنيّ والديمقراطية CCSD، ضمن شبكة أمان (وهي شبكةٌ سوريةٌ من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحليّ والوطنيّ في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر، والعدالة. وتقوم الشبكة بحلّ النزاعات وتجنبها وإدارتها. تسهم شبكة أمان في بناء السلم الوطنيّ في سوريا من خلال تعزيز السلم المحليّ في مناطق مختلفة من البلاد)، وبدعم من مركز المجتمع المدني والديمقراطية CCSD. وتضمّ الحملة سبعَ لوحاتٍ طرقيةٍ بأحجام كبيرة معلّقةٍ في المناطق المختلفة لمدينة قامشلو، تحمل رسائلَ مختلفةً باللغات (الكردية – العربية - السريانية)، تدعو إلى قيم الحملة من تقبّل الآخر، وثقافة الاختلاف، والتركيز على الحوار كنافذةٍ لمعرفة الآخر.

وهي المرّة الأولى التي تستعمل فيها هذه المساحات الإعلانية في مدينة قامشلو لأغراض رسائل منظمات المجتمع المدنيّ.

كما تضمّ الحملة كتيّباً إرشادياً صغيراً يشرح القيم والرسائل التي تحملها.

في مستوىً آخر من الحملة ثمة أربع حلقاتٍ إذاعيةٍ من إذاعاتٍ مختلفةٍ تطرح موضوع العيش المشترك ضمن المحاور المطروحة في رسائل الحملة، في مدنٍ مختلفةٍ (قامشلو – عامودا – درباسية - ديريك).

وعلى مستوى التقارير الإعلامية، ثمة تقريرٌ فوتوغرافيٌّ ينتقل من حالة التوثيق إلى توثيق الرسائل بصورٍ فوتوغرافيةٍ من الشارع تعبّر عن رسائل الحملة وقيمها، وتقارير تلفزيونية، وتقارير لمواقع وصحفٍ محليةٍ مختلفة.

تتمحور رسائل حملة «من نوروز إلى أكيتو»، والمكتوبة باللغات (الكردية – العربية - السريانية)، حول الاختلاف وقيم التعايش والحوار وتقبّل الآخر:

١- قد لا نشبه بعضنا البعض، لكننا أجمل معاً.

٢- كلنا جزءٌ من كلّ.

٣- أنا لا أرى وجهي، أنت تراه.

٤- لنرسم ما نحبّ على جدرانٍ تفصلنا.

٥- لنجعل الماضي أداةً لبناء المستقبل.

٦- ساعدني لأفهمك.

٧- الحوار نوافذٌ لتقبّل الآخر.

٢٤ ساعة في مؤسّسة التيار

ملاذ الزعبي

أنهى الدكتور لؤي تجهيز حقيبته، وضع بدلتين رماديتين، ثلاث ربطات عنق، معطفاً ثقيلاً، بوكس، جوز جرابات أسود وشاحن اللابتوب. اتصل بالدكتورة منى ليطمئن إلى أن كلّ شيءٍ على ما يرام وأن أحداً لن يرسله إلى عدرا مجدّداً من على الحدود، أكدت منى للؤي أنها تكلمت مع ثلاثة إلى أربعة ضباط أمنٍ للتأكد من أن كله تمام.

اطّلع الدكتور لؤي، عبر اتصالٍ مطوّلٍ عبر الخليويّ، على تقريرٍ من الدكتور نائل عن كافة الحجج السخيفة التي يسوّقها معارضون لعدم المشاركة في مؤتمر موسكو للحوار بين النظام والمعارضة، شرح د. نائل بلهجة الواثق من تفاهة الحجج آخر الاعتراضات على مشاركة التيار في المؤتمر: «يقولون إن روسيا وسيطٌ غير حياديٍّ يا دكتور»، ردّ د. لؤي بثقة: «يعني قطر أحسن!».

قهقه نائل ثم أضاف: «هناك من يلمّح إلى أن النظام لم يقم بأيّ إجراءٍ لبناء الثقة»، أجابه صوت الدكتور لؤي الرصين: «ما هي الإجراءات التي يريدها هؤلاء؟». أوضح نائل: «إطلاق سراح معتقلين، إيقاف القصف، تجديد جوازات السفر..»، فعاد الصوت الرصين مجدّداً: «هذه الاعتراضات والأسباب غير مقنعةٍ وغير كافيةٍ كي نقاطع المؤتمر». زاد نائل: «هناك من يرى أن وفد النظام يدلّ على عدم جديته واستخفافه بالمؤتمر»، وبالرصانة ذاتها شرح د. لؤي: «هل يتوقع هؤلاء أن يترك العميد ماهر إدارة المعارك ويشلح البدلة مجدّداً ليجلس إلى طاولة مفاوضات. المؤتمر سياسيّ، فأكيد من سيمثل النظام شخصية سياسية».

واصل نائل تعداد اعتراضات المعترضين: «ثمة من يقول إننا لا نمثل أياً من القوى العسكرية على الأرض»، جاءه الصوت العميق: «نحن تيارٌ سلميٌّ أساساً، ونمثل المتظاهرين السلميين»، فأردف نائل بعبارةٍ بدت أشبه بتساؤل: «ولكننا لم ننظم أيّة مظاهرةٍ يا دكتور».

انقطع الاتصال بشكلٍ مفاجئٍ بُعيد ردّ د. نائل، وعاد الدكتور لؤي يتابع بقية التقارير والمهمات التي تنتظره شخصياً وتنتظر التيار بشكلٍ عامٍّ، أو بالعكس، ومنها: إطلالةٌ على شاشة الميادين، تعرية النظام أخلاقياً، إحراج النظام معنوياً، كشف أساليب النظام أدبياً، تكليف الدكتورة منى بتقديم واجب العزاء في رحيل المحامي الدكتور فواز الأسد، التحضير لحملة لمقاطعة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢١، التنسيق مع الأستاذة مجد نيازي بخصوص آليات العمل الوطنيّ المشترك، وغيرها..

وبعد يوم طويلٍ من العمل الوطنيّ المجهد، حطّ الدكتور لؤي رأسه ونام بعمقٍ دون أن تزعجه أصوات القصف المتواتر على جوبر، بانتظار أن يمرّ عليه الأستاذ أنس صباحاً ليصطحبا منى وينطلقوا ثلاثتهم إلى موسكو. وفي مؤسّسة مطار دمشق الدوليّ، ولدى وصول وفد مؤسّسة التيار إلى موظفي مؤسّسة الهجرة والجوازات؛ تفاجأ د. لؤي أن قرار منعه من السفر، الصادر عن مؤسّسة القضاء، ما زال سارياً. اقترح أنس أن يذهب مع الدكتورة منى لتمثيل مؤسّسة التيار في موسكو، على أمل الوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ لإدارة مؤسّسات الدولة السورية بطريقةٍ مغايرة، لكن الدكتور لؤي زَوَرَه برصانةٍ ففهم أنس على الفور خطأ اقتراحه، وعاد الثلاثة أدراجهم خائبين. وما هي إلا سويعاتٌ حتى كان التيار يعلن مقاطعته لمؤتمر موسكو، واستحالة الوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ. لكن نضال مؤسّسة التيار، وهو الأهم، لم يتوقف..

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا : «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

نيزك الأرض يضرب سوريا!

عمل للفنان: مصطفى يعقوب